

قانون نظامي رقم 027-2012 يتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات

بعد مصادقة الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ؛
وبعد إعلان المجلس الدستوري لمطابقة القانون للدستور؛
يصدر رئيس الجمهورية القانون التالي:

الباب الأول : أحكام تمهيدية

المادة الأولى: تنشأ سلطة عمومية مستقلة تسمى " اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات " وتعرف اختصاراً فيما يلي بـ " باللجنة الانتخابية " .

بدون الإخلال بصلاحيات المجلس الدستوري، تعتبر اللجنة الانتخابية مؤسسة دائمة مكلفة بالإشراف على مجموع العملية الانتخابية فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والتشريعية والاستفتاء والانتخابات البلدية.

تتمتع اللجنة بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلالية المالية، ويوجد مقرها في نواكشوط. ويهدف القانون الحالي إلى تحديد مهام اللجنة الانتخابية وقواعد تنظيمها وسير عملها.

الباب الثاني : المهام

المادة 2 : تتوفر اللجنة الانتخابية في إطار مهمتها المبينة في المادة الأولى على كامل السلطات لتحضير وتنظيم مجموع العملية الانتخابية والإشراف عليها بدءاً بمرحلة التصديق على الملف الانتخابي ولغاية الإعلان المؤقت عن النتائج وإحالتها إلى المجلس الدستوري بقصد الإعلان النهائي فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والاستفتاء وحتى الإعلان عن نتائج الانتخابات الأخرى.

تسهر اللجنة على حسن سير الاقتراع وصحته وشفافيته.

المادة 3: تقوم اللجنة الانتخابية بالتنسيق مع المصالح المختصة في المديرية العامة لمصالح دعم المسار الانتخابي المنشأة على مستوى وزارة الداخلية واللامركزية، بمراقبة تحضير ومراجعة وتسيير الملف الانتخابي والإحصاء الانتخابي كما تعتمد العمليات المناسبة لذلك.

وتتعهد بطلبية المعدات الانتخابية اعتمادا على دفتر تحملات تشترك في إعداده مع المصالح المختصة في المديرية العامة لمصالح دعم المسار الانتخابي. و تستلم المعدات الانتخابية بحضور المصالح المختصة في المديرية العامة لمصالح دعم المسار الانتخابي التي تشارك معها في تدقيق مطابقتها.

تعتبر اللجنة الانتخابية مسؤولة عن جميع المراحل الأخرى للمسار الانتخابي و بوجه خاص :

- التصديق على الملف الانتخابي؛
- إعداد اللائحة الانتخابية على أساس الملف الانتخابي المصدق وتحديد عدد ومواقع مكاتب التصويت؛
- تسجيل الترشحات وتسليم الأوصال المؤقتة والنهائية لإعلانات الترشحات بعد قيام الجهات المختصة بفحص قابلية الترشحات باستثناء الترشحات للانتخابات الرئاسية؛
- اختيار المترشحين للألوان والشعارات والعلامات و/أو الرموز الانتخابية؛
- تصميم وطبع وتوزيع بطاقات الناخبين وبطاقات التصويت؛
- مراقبة الحملة الانتخابية؛
- تخزين المعدات الانتخابية في الأماكن التي تعود للجنة الانتخابية أو التي تتكفل بحراستها وإرسالها في الوقت المناسب وعلى مسؤوليتها ونفقتها إلى مراكز ومكاتب التصويت؛
- تنظيم مكاتب التصويت من حيث العدد والتشكيلة وتكوين الأعضاء و تحديد أماكن المسجلين وعددهم في كل مكتب من مكاتب التصويت؛
- تنظيم عمليات التصويت والفرز و صياغة المحاضر وإرسالها؛
- مركزة وإعلان النتائج المؤقتة وإحالتها إلى المجلس الدستوري بالنسبة للانتخابات الرئاسية والاستفتاء؛
- مركزة وإعلان النتائج بالنسبة للانتخابات الأخرى.

تتألف المديرية العامة لمصالح دعم المسار الانتخابي المشار إليها في البنود أعلاه من جميع المصالح الإدارية التي تتدخل في تنظيم الانتخابات وتتمثل مأمورياتها في التعاون مع اللجنة الانتخابية وفقا لأحكام هذا القانون. ويتم تنظيمها بمرسوم.

المادة 4 : تسهر اللجنة الانتخابية فضلا عن صلاحياتها المبينة في المواد السابقة وبالتنسيق، عند الاقتضاء، مع السلطات المختصة على مراعاة مبدأ التساوي في نفاذ جميع المترشحين المتنافسين إلى الأجهزة الرسمية للصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية ويمكنها على هذا الأساس أن توجه أية ملاحظة أو توصية إلى السلطات المختصة.

تشارك اللجنة الانتخابية في الإعلام وفي التوعية المدنية للسكان في مجال الانتخابات. تتخذ اللجنة الانتخابية ما يلزم من إجراءات لتسهيل مهام المراقبين الوطنيين والمراقبين الدوليين المدعويين بالتشاور مع المصالح الدبلوماسية المختصة للدولة.

المادة 5 : تتمتع اللجنة الانتخابية في أداء وظائفها بكامل الاستقلالية و لا تتلقى أي تعليمات من أي سلطة أو مؤسسة سواء كانت عامة أو خاصة.

الباب الثالث : التنظيم وسير العمل

المادة 6: اللجنة الانتخابية سلطة جماعية تديرها لجنة تسيير من سبعة (7) أعضاء يعينون بمرسوم صادر عن رئيس الجمهورية باقتراح من الأغلبية و المعارضة. يتم اختيار الأعضاء المقترحين للتعيين من طرف رئيس الجمهورية بشكل توافقي من ضمن شخصيات توجد على قائمة من أربعة عشر عضوا يجري إعدادها بناء على اقتراحات الأغلبية والمعارضة بواقع سبعة (7) أعضاء يقترحهم كل فريق سياسي. تعرف لجنة التسيير باسم "لجنة الحكماء".

أعضاء لجنة التسيير موريتانيو الجنسية ويكونون قد أكملوا أربعين عاما على الأقل من العمر يوم تعيينهم كما يشهد لهم بالكفاءة والاستقامة الأخلاقية والنزاهة الفكرية و الحياد والتجربة.

يعين أعضاء لجنة التسيير لمأمورية مدتها خمس سنوات غير قابلة للتجديد. غير أنه في حال انتهاء مأموريتهم بعد صدور مرسوم استدعاء الناخبين، فلن يجري استبدالهم إلا بعد إعلان نتائج الانتخابات المقابلة.

المادة 7 : يرأس لجنة تسيير اللجنة الانتخابية أكبر أعضائها سنا.

يحمل رئيس لجنة تسيير اللجنة الانتخابية لقب " رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات".

المادة 8 : لا يمكن أن يكون عضوا في لجنة التسيير أو في هيئاتها:

- أعضاء الحكومة؛
- القضاة في الخدمة؛
- الأشخاص الذين يزاولون مأمورية انتخابية؛
- السلطات الإدارية؛
- أعضاء الدواوين الوزارية؛
- الأشخاص غير المؤهلين بموجب قانون الانتخابات؛
- المترشحون لانتخابات تراقبها اللجنة الانتخابية؛
- أعضاء الهيئات القيادية في الأحزاب أو التجمعات السياسية؛
- أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن في الخدمة؛
- أزواج وأصول وفروع وكذلك الأصهار حتى الدرجة الثانية للمترشحين لرئاسة الجمهورية؛
- أزواج وأصول وفروع وكذلك الأصهار حتى الدرجة الثانية للمترشحين لمأموريات برلمانية أو بلدية.

تتخذ لجنة التسيير عند الاقتضاء الإجراءات المناسبة لتطبيق هذه الأحكام.

المادة 9 : باستثناء حالات التلبس بالجريمة، لا يمكن ملاحقة رئيس وأعضاء اللجنة الانتخابية أو البحث عنهم أو القبض عليهم أو حجزهم أو محاكمتهم لأراء عبروا عنها أو لأعمال قاموا بها أثناء تأدية وظائفهم. ويمكن للجنة الانتخابية رفع هذه الحصانة بقرار يتخذ بأغلبية ثلثي (3/2) أعضائها.

لا يمكن إنهاء وظائف رئيس وأعضاء اللجنة الانتخابية قبل نهاية المأمورية إلا في الحالات التالية:

- بطلب من المعني؛
- بعجز بدني أو عقلي يقره طبيب تعينه هيئة الأطباء بناء على طلب من لجنة التسيير؛
- انحياز واضح أو إخلال جسيم و ثابت بأحد الالتزامات المترتبة على وظيفته؛
- تغيب غير مبرر عن ثلاث (3) اجتماعات رسمية متتالية.

المادة 10 : يؤدي رئيس و أعضاء لجنة تسيير اللجنة الانتخابية اليمين القانونية أمام المجلس الدستوري ويؤدي أعضاء الهيئات المتفرعة عن اللجنة الانتخابية اليمين أمام محكمة ولاية الاختصاص.

نص اليمين المشار إليه في البند السابق هو : "أقسم بالله العلي العظيم أن أؤدي وظائفني بإخلاص و على الوجه الأكمل وأن أزاولها بحياد تام مع مراعاة قوانين الجمهورية الإسلامية الموريتانية وان أحافظ على سرية المداولات وذلك حتى بعد انتهاء وظائفني". يخضع رئيس وأعضاء لجنة تسيير اللجنة الانتخابية لواجب التحفظ وواجب التكتّم أثناء أداء وظائفهم.

يتلقى كل من رئيس وأعضاء لجنة تسيير اللجنة الانتخابية برسم وظائفهم أجورا يحددها مرسوم بالرجوع إلى الأجور المستحقة لرؤساء وأعضاء المؤسسات السامية في الدولة.

المادة 11: إذا لاحظت لجنة تسيير اللجنة الانتخابية، بأنه لم يعد باستطاعتها لأسباب تتحملها هي بمفردها، أن تقوم بشكل نهائي بتسيير الشؤون الموكلة إلى اللجنة الانتخابية بما يخل بحسن سير الانتخابات وشفافيتها، فإن رئيس الجمهورية يصدر مرسوما بحلها بعد مشاورة الأغلبية والمعارضة.

يخضع إجراء الحل لأوجه الطعن في القانون العام.

تعين فورا لجنة تسيير جديدة وفق الصيغ المبينة في المادة 6 أعلاه.

المادة 12 : تعتمد اللجنة الانتخابية نظامها الداخلي بأغلبية ثلثي أعضائها، وينشر النظام الداخلي في الجريدة الرسمية.

المادة 13 : لجنة التسيير هي هيئة التصور والتوجيه والقرار في اللجنة الانتخابية.

تتخذ قرارات لجنة التسيير بالتراضي أو، في غياب ذلك، بأغلبية الحاضرين، وفق الصيغ التي ينص عليها النظام الداخلي.

توقع مداولات وآراء وتصريحات و إعلانات اللجنة الانتخابية من طرف الرئيس و عضوين من لجنة التسيير من الذين لم يقترح تعيينهم من قبل نفس الفريق السياسي.

المادة 14 : الرئيس هو رئيس إدارة اللجنة الانتخابية. وله السلطة على جميع العمال الفنيين والإداريين، وهو الأمر بصرف ميزانية اللجنة الانتخابية. ويمثل الهيئة اتجاه الغير ويلزمها في حدود السلطات المخولة له.

في حالة غياب الرئيس أو إعاقة خلفه في وظائفه عضو لجنة التسيير الأكبر سنا.

المادة 15 : تضم اللجنة الانتخابية غرفتين: غرفة قانونية وغرفة فنية يحدد تنظيمهما و سير عملهما بموجب النظام الداخلي.

في إطار مهامها، تستعين اللجنة الانتخابية بمراقبين و مفتشين وخبراء يتم اختيارهم على أساس الحياد والاستقلالية والخبرة.

المادة 16: ينسق إدارة اللجنة الانتخابية أمين عام يعين بمداولة لجنة التسيير ويختار بالقرعة من ضمن اقتراحين أحدهما من رئيس لجنة التسيير والاقتراح الثاني من الفريق الآخر الذي لم يرد اقتراحه ضمن مقترح الرئيس.

الأمين العام يكون من الأطر ذوي المستوى العالي المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والاستقامة.

يؤدي اليمين القانونية أمام الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا.

يضطلع الأمين العام بالمهام التالية :

- تنسيق إدارة اللجنة الانتخابية؛
- إعداد محاضر اجتماعات اللجنة الانتخابية؛
- استقبال وتسيير الوثائق المتعلقة بالانتخابات والمحافظة عليها؛
- إعلام الجمهور.

ويتولى سكرتارية لجنة التسيير. وبموجب ذلك، يحضر اجتماعات لجنة التسيير وغرفتي اللجنة الانتخابية بدون أن يكون له حق التصويت.

المادة 17 : تتوفر اللجنة الانتخابية في الولايات والمقاطعات والمراكز الإدارية على هياكل جهوية ومحلية يتم تحديد صلاحياتها وتنظيمها وسير عملها بمداولة لجنة تسيير اللجنة الانتخابية.

توضع هذه الفروع تحت سلطة اللجنة الانتخابية.

يتم تعيين أعضاء الهيئات الجهوية والمحلية بمناسبة كل استحقاق انتخابي بمداولة من لجنة تسيير اللجنة الانتخابية.

تنتهي مهامهم بعد خمسة عشر يوما من الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات المعنية. غير أنه يجوز للجنة تسيير اللجنة الانتخابية، إذا ما رأت ذلك مفيدا، أن تشرف بنفسها على انتخابات جزئية محلية.

تقتصر عدم الأهلية الانتخابية لأعضاء الهيئات الجهوية والمحلية للجنة الانتخابية على الدائرة الانتخابية لكل مترشح.

يتلقى أعضاء الهيئات الجهوية والمحلية للجنة الانتخابية أجورا تحدد بمداولة للجنة تسيير اللجنة الانتخابية.

الباب الرابع : النظام الإداري و المالي و المحاسبي

المادة 18: تكتب اللجنة الانتخابية، بواسطة عقد عمل، العمال الذين تحتاجهم وذلك طبقا للقوانين المعمول بها.

وبناء على طلب اللجنة الانتخابية، تضع الدولة تحت تصرفها العمال الإداريين والفنيين الضروريين لأداء مهمتها.

المادة 19: يحدد التنظيم الإداري الداخلي للجنة الانتخابية بموجب التنظيم الهيكلي الذي تصادق عليه لجنة تسيير اللجنة الانتخابية.

المادة 20: تنعقد لجنة تسيير اللجنة الانتخابية بصفتها لجنة صفقات مختصة للنظر في صفقات اللجنة الانتخابية أيا كانت طبيعتها.

المادة 21: ترصد في ميزانية الدولة بناء على اقتراح مسبب من لجنة تسيير اللجنة الانتخابية الاعتمادات الضرورية لتسيير اللجنة الانتخابية والهيئات المتفرعة عنها. وعلى هذا الأساس، تقرر لجنة التسيير ميزانية اللجنة الانتخابية.

يتم مسك محاسبة اللجنة الانتخابية طبقا لقواعد المحاسبة العمومية من قبل محاسب عمومي تعيينه لجنة التسيير من بين لائحة من خمسة موظفين من فئة أ يقترحها وزير المالية.

تخضع الأرصدة المخصصة للجنة الانتخابية للرقابة الحصرية لمحكمة الحسابات. في حالة حل اللجنة الانتخابية تحول أموالها إلى إدارة الدولة التي يعينها المرسوم القاضي بحلها.

الباب الخامس : العلاقات مع الأجهزة القضائية والإدارة و الأطراف الأخرى

المادة 22: بدون الإخلال بصلاحيات المجلس الدستوري، تكون اللجنة الانتخابية مختصة بالبت في الدرجة الأولى في مجال النزاعات الانتخابية.

و عليه فإن النزاعات تقدم للجنة الانتخابية طبقا للبيانات التالية:

- تكون قرارات هياكل اللجنة الانتخابية المحلية قابلة للطعن أمام لجنة الولاية الانتخابية؛
- تكون قرارات لجنة الولاية الانتخابية قابلة للطعن أمام اللجنة الانتخابية المركزية؛
- تكون قرارات اللجنة الانتخابية المركزية قابلة للطعن أمام المجلس الدستوري أو المحكمة العليا، حسب الحالة.

يجب أن يقدم الطاعن، بالنسبة للطعون على مختلف مستويات اللجنة الانتخابية، في أجل أقصاه 8 أيام اعتبار من تسلّم أو نشر القرار المعاب، و يجب على الهيئات المعنية اتخاذ قرارها في أجل أقصاه 8 أيام اعتباراً من تاريخ تعهدها بالطعن.

إلا أنه بالنسبة لقرارات اللجنة الانتخابية المركزية، في حالة الاستعجال أو ضرورة قصوى، يمكن للطاعن أن يتقدم بطعنه مباشرة أمام المجلس الدستوري أو المحكمة العليا، حسب الحالة.

يبت المجلس الدستوري أو المحكمة العليا، حسب الحالة، نهائياً في أجل أقصاه 15 يوماً اعتباراً من تاريخ تعهده بالطعن.

حصراً بالنسبة للنتائج الانتخابية، تبت المحاكم المختصة في الميدان الانتخابي في النتائج التي تحال إليها بصفة رسمية من طرف اللجنة الانتخابية.

إذا تعهد القاضي المختص بنزاع فإنه يستمع إلى ملاحظات اللجنة الانتخابية في القضية موضع النزاع.

المادة 23 : تسهر اللجنة الانتخابية على تطبيق القانون الانتخابي من طرف السلطات الإدارية والأحزاب السياسية والمرشحين والناخبين. ويجوز لها بهذا الصدد أن تصدر علنياً كل تصريح أو توصية.

المادة 24 : تلعب اللجنة الانتخابية دور الاستشاري تجاه الإدارة ودور التهذيب تجاه المواطن.

المادة 25 : تلزم السلطات الإدارية المركزية والإقليمية والسلطات الإدارية اللامركزية بان توفر للجنة الانتخابية جميع المعلومات وأن توافيها بجميع الوثائق الضرورية لإنجاز مهمتها. ولا يمكن الاحتجاج بالسلم الإداري أمام طلبات اللجنة.

تلزم الإدارة بإشعار اللجنة الانتخابية بكل معلومة متعلقة بالمسلسل الانتخابي.

المادة 26 : تقوم الإدارة بتأمين المسلسل الانتخابي وتنسق عند الاقتضاء مع اللجنة الانتخابية الإجراءات المناسبة لهذا الغرض.

المادة 27 : يمكن للجنة في قضية معينة الاستماع لكل شخص ترى رأيه مفيدا لتأدية مهمتها.

المادة 28 : تتعهد اللجنة الانتخابية إما بمبادرة خاصة منها أو بناء على طلب من الأحزاب السياسية أو جمعيات الأحزاب السياسية، أو المترشحين أو وكلائهم بكل قضية من شأنها التأثير على الاقتراع أو كل شكوى تتعلق به.

المادة 29 : عند انتهاء كل اقتراع توجه اللجنة الانتخابية إلى رئيس الجمهورية تقريراً مفصلاً يتضمن حصيلة نشاطها وملاحظاتها حول سير العمليات الانتخابية وتوصياتها ومقترحاتها بالإصلاحات التي تراها مناسبة في هذا الشأن. تنشر اللجنة الانتخابية هذا التقرير في ظرف لا يتجاوز ثلاثة أشهر.

المادة 30 : تقوم اللجنة الانتخابية بإعلام الرأي العام عن أنشطتها وقراراتها عبر الصحافة أو بواسطة أي وسيلة أخرى تراها مجدية. يمكن للجنة الانتخابية أن تعقد اجتماعات مع الأحزاب السياسية المعترف بها رسمياً إما بمبادرة منها أو بناء على طلب منهم. تحضر اللجنة الانتخابية اللقاءات المشتركة التي لها علاقة بالمسلسل الانتخابي بين الأحزاب السياسية والإدارة. وتتلقى نسخة من المراسلات التي يتبادلونها في نفس الإطار.

الباب السادس : أحكام نهائية

المادة 31 : ستحدد مراسيم- عند الحاجة- طرق تطبيق هذا القانون.

المادة 32 : يلغى القانون رقم 2009-017 بتاريخ 05 مارس 2009 القاضي بإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وكذلك جميع الأحكام الأخرى السابقة المخالفة لهذا القانون وبالخصوص الأحكام المخالفة في:

- الأمر القانوني رقم 91 - 027 الصادر بتاريخ 7 أكتوبر 1991 المتضمن القانون النظامي المتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية، المعدل؛
- الأمر القانوني رقم 91 - 028 الصادر بتاريخ 7 أكتوبر 1991 المتضمن القانون النظامي المتعلق بانتخاب النواب في الجمعية الوطنية، المعدل؛
- الأمر القانوني رقم 91 - 029 الصادر بتاريخ 7 أكتوبر 1991 المتضمن القانون النظامي المتعلق بانتخاب الشيوخ، المعدل؛
- الأمر القانوني رقم 87-289 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 1987، المعدل، الذي يلغى ويحل محل الأمر القانوني رقم 86-134 الصادر بتاريخ 13 أغسطس 1986 المنشئ للبلديات.

المادة 33 : ينفذ هذا القانون النظامي باعتباره قانونا للدولة وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

حرر بانواكشوط بتاريخ 12 أبريل 2012

محمد ولد عبد العزيز

الوزير الأول
د. مولاي ولد محمد الأغظف

وزير الداخلية واللامركزية
محمد ولد ابيليل

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إخاء - عدل

رئاسة الجمهورية

تأشيرة: م ع ت ن / ج ر

قانون نظامي رقم 028-2012 يعدل بعض أحكام الأمر
القانوني رقم 91-027 الصادر بتاريخ 7 أكتوبر 1991،
المعدل، المتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية

بعد مصادقة الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ؛
وبعد إعلان المجلس الدستوري لمطابقة القانون للدستور؛
يصدر رئيس الجمهورية القانون التالي:

المادة الأولى: تلغى أحكام المواد 12 (جديدة)، 14 (جديدة) و 16 (جديدة) من
الأمر القانوني رقم 91-027 الصادر بتاريخ 7 أكتوبر 1991، المعدل، المتعلق
بانتخاب رئيس الجمهورية، وتحل محلها الأحكام التالية:

المادة 12 (جديدة): يفتح الاقتراع بناء على استدعاء من رئيس الجمهورية. و تدعى
هيئة الناخبين بمرسوم ينشر بما لا يقل عن ستين (60) يوما متوالية قبل الاقتراع.
يجري الاقتراع في يوم واحد ويفتح ويختتم في الأيام والأوقات المحددة في مرسوم
استدعاء هيئة الناخبين.

يسجل أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن على اللائحة الانتخابية ويدلون بأصواتهم في
اليوم السابق ليوم الاقتراع المحدد في مرسوم استدعاء هيئة الناخبين.
يتم فرز مجموع أصوات الناخبين عند انتهاء الوقت المحدد للاقتراع طبقا للقوانين
المعمول بها. ويكون الفرز فوريا وعلنيا ودون تأخير.

تمارس السلطة العمومية المكلفة بتنظيم الانتخابات المسماة : "اللجنة الوطنية المستقلة
للانتخابات" بلختصار "اللجنة الانتخابية" صلاحياتها في الانتخابات الرئاسية طبقا
للأحكام المنظمة لها.

المادة 14 (جديدة) : ينتخب رئيس الجمهورية لمدة خمس (5) سنوات بالاقتراع المباشر. وينتخب بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها. إذا لم يتم الحصول على تلك الأغلبية من طرف أحد المترشحين في الشوط الأول من الاقتراع، ينظم شوط ثان بعد خمسة عشر يوماً. و يتقدم لهذا الشوط فقط المترشحان الباقيان في المنافسة والحاصلان على أكبر عدد من الأصوات في الشوط الأول.

المادة 16 (جديدة) : ينظر المجلس الدستوري في الدعاوى، بعد الاستماع إلى ملاحظات اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بشأن القضية المثارة.
لكل مترشح أن يقدم عبر عريضة مكتوبة توجه إلى رئيس المجلس الدستوري دعوى تتعلق بصحة الاقتراع أو فرز الأصوات.
يسجل المجلس الدستوري القضية التي تعهد بها ويبت فيها في ظرف ثمانية أيام اعتباراً من تاريخ التعهد.

المادة 2 : تلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا القانون.

المادة 3 : ينفذ هذا القانون النظامي باعتباره قانوناً للدولة وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

حرر بانواكشوط بتاريخ 12 أبريل 2012

محمد ولد عبد العزيز

الوزير الأول
د. مولاي ولد محمد الأغظف

وزير الداخلية واللامركزية
محمد ولد ابيليل

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل

رئاسة الجمهورية

تأشيرة: م ع ت ن / ج ر

قانون نظامي رقم 029-2012 يعدل بعض أحكام الأمر القانوني رقم 028-91 الصادر بتاريخ 7 أكتوبر 1991، المعدل، المتضمن القانون النظامي المتعلق بانتخاب النواب في الجمعية الوطنية

بعد مصادقة الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ؛
وبعد إعلان المجلس الدستوري لمطابقة القانون للدستور
يصدر رئيس الجمهورية القانون التالي

المادة الأولى : تلغى أحكام المواد 2 و 3 جديدة و 6 و 7 و 15 و 16 (جديدة) و 17 (جديدة) و 18 (جديدة) و 20 و 22 (جديدة) و 24 (جديدة) و 25 (جديدة) من الأمر القانوني رقم 028-91 الصادر بتاريخ 7 أكتوبر 1991، المعدل، المتضمن للقانون النظامي المتعلق بانتخاب النواب في الجمعية الوطنية وتحل محلها الأحكام التالية:

المادة 2 (جديدة): تنتهي سلطات الجمعية الوطنية عند افتتاح الدورة العادية لشهر أكتوبر من السنة الخامسة التي تلي انتدابها.
وفيما عدا حالة الحل، تجرى انتخابات عامة في الستين (60) يوما التي تسبق انتهاء سلطات الجمعية الوطنية.

المادة 3 (جديدة) : يكون عدد أعضاء الجمعية الوطنية حسب عدد سكان الدائرة الانتخابية وذلك على النحو التالي :

- نائب واحد للدوائر الانتخابية التي يقل عدد سكانها أو يساوي 31.000 نسمة؛
- نائبان للدوائر الانتخابية التي يزيد سكانها على 31.000 نسمة؛
- ثلاثة نواب لكل دائرة يزيد عدد سكانها على 90 000 نسمة؛
- أربعة نواب لكل دائرة يزيد عدد سكانها على 120 000 نسمة؛
- ثمانية عشر نائبا للدائرة الانتخابية الوحيدة لانواكشوط؛
- عشرين نائبا منتخبين عن اللائحة الوطنية؛

- عشرين نائبة منتخبة على اللائحة الوطنية الخاصة بالنساء.
يتم توزيع المقاعد حسب الدوائر الانتخابية وفقا للجدول المرفق بهذا القانون.

المادة 6 (جديدة) : حالات عدم الأهلية المطلقة هي :
- الأشخاص المحرومين من حقوقهم المدنية والسياسية ؛
- الأشخاص الذين أدينوا بالوشوة أو التزوير الانتخابي؛
- المفلسون الذين لم تعاد إليهم الأهلية أو الأشخاص الذين هم في حالة تصفية قضائية؛
- الأشخاص المجنسون منذ أقل من عشر (10) سنوات؛.

أما حالات عدم الأهلية النسبية للانتخاب فهي:

- أفراد القوات المسلحة والأمن في الخدمة؛
- الموظفون أصحاب السلطة العاملون في الولاية التي تنتمي إليها الدائرة؛
- القضاة؛
- المفتش العام والمفتشون العامون للدولة وبصفة عامة المكلفون بمهمة رقابة إدارية داخلية ؛
- رئيس وأعضاء السلطة العمومية المكلفة بتنظيم الانتخابات المسماة فيما يلي "اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات" اختصارا "اللجنة الانتخابية"؛
- رئيس و أعضاء السلطة العليا للسمعيات البصرية ؛
- وسيط الجمهورية ؛
- رئيس وأعضاء المؤسسات المكلفة بتنظيم الخدمات؛
- كل شخص مكلف بوظائف الوصاية البلدية أو يمكن أن تسند إليه بالتفويض؛
- الأمين العام للخزينة ؛
- مدير الضرائب ؛
- مدير الجمارك؛
- مدير العقارات؛
- الموظفون المكلفون بحكم وظائفهم بمسك ومراقبة حسابات البلدية؛
- مديرو المصالح الجهوية التابعة للدولة والمؤسسات العمومية الذين يمارسون وظائفهم في دوائرها منذ ستة أشهر على الأقل .

المادة 7 (جديدة) : تُسقط صفة العضو في الجمعية الوطنية عن كل شخص يثبت عدم أهليته بعد إعلان النتائج وانقضاء الفترة التي يمكن الطعن فيها أو الذي يجد نفسه، أثناء مدة انتدابه، في واحدة من حالات عدم الأهلية المنصوص عليها في القانون.

يؤكد المجلس الدستوري فقدان الصفة بطلب من مكتب الجمعية الوطنية أو وزير العدل أو كذلك، في حالة الإدانة اللاحقة على الانتخاب، من طرف الإدعاء العام لدى المحكمة التي حكمت بالإدانة.

المادة 15 (جديدة): تودع تصاريح الترشح لدى الممثل المحلي للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بعد دفع الكفالة المنصوص عليها في المادة 22 أدناه في الفترة ما بين اليوم الخامس والأربعين واليوم الثلاثين قبل الاقتراع، ويسلم وصل مؤقت بذلك.

ويمسك سجل خاص لتسجيل جميع تصاريح الترشح التي تم تلقيها مع بيان تاريخ وساعة استلامها.

بالنسبة لاقتراعات اللائحة الوطنية، تستقبل الملفات في مقر اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وتستقبل تصاريح الترشح من اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات أو ممثلها المحلي التي بعد التزكية تسلم وصلا نهائيا.

ويطلع الناخبون على أسماء المترشحين الذين سلم لهم وصل نهائي بواسطة الملصقات. ولا يقبل سحب أي ترشح بعد هذا النشر.

غير أنه في حالة وفاة المترشح يصبح خلفه مترشحا ويمكن تعيين خلف جديد له، وعندما يتوفى الخلف في المدة نفسها يمكن للمترشح أن يعين خلفا جديدا.

المادة 16 (جديدة): تنتظر اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في صحة تصاريح الترشح في أجل أقصاه اليوم الخامس والعشرين قبل الاقتراع.

ويمكن أن تكون قرارات اللجنة موضوع طعن في أجل أقصاه 5 أيام أمام المجلس الدستوري الذي يبت بدون تأخير.

المادة 17 (جديدة): يجري الانتخاب ضمن الدائرة الانتخابية.

ما لم يتعلق الأمر بالاقتراع الخاص باللوائح الوطنية وبولاية نواكشوط التي تعتبر دائرة انتخابية وحيدة، تكون المقاطعة هي الدائرة الانتخابية.

المادة 18 (جيدة): يتم استدعاء الناخبين بواسطة مرسوم يحدد تاريخ وساعة الاقتراع.

ويجب أن يتم نشر هذا المرسوم سبعين (70) يوما على الأقل قبل الانتخابات.

ييوم الاقتراع يوما واحدا. يفتح ويختتم في اليوم والساعات التي يحددها مرسوم استدعاء الناخبين.

يسجل أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن على اللائحة الانتخابية ويدلون بأصواتهم في اليوم السابق ليوم الاقتراع المحدد في مرسوم استدعاء هيئة الناخبين.

ويتم فرز مجموع أصوات الناخبين عند انتهاء الوقت المحدد للاقتراع طبقاً للقوانين المعمول بها. ويكون الفرز فوراً وعلنياً ودون تأخير.

المادة 20 (جديدة) : تسهر اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على سلامة العمليات الانتخابية وعلى حسن سيرها وتشرف على مكاتب التصويت وعمليات الفرز وتعلن النتائج.

المادة 22 (جديدة) : تتم الترشيحات باسم الأحزاب السياسية المعترف بها قانوناً. يجب أن تحرر التصريحات بالترشيح على رأسية الحزب السياسي ويجب أن توقع من قبل المترشحين أنفسهم بحضور الممثل المحلي للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وتتضمن:

- 1 - الصفة المعطاة للائحة، عند الاقتضاء؛
- 2 - أسماء وألقاب وأعمار ومساكن المترشحين؛
- 3 - اسم الممثل المدعو بالوكيل.

على كل مترشح لانتخابات النواب أن يودع الخزينة العامة كفالة بمبلغ 20.000 أوقية. ولا ترد هذه الكفالة إلا للمترشحين أو اللوائح التي حصلت على أكثر من 5 % من الأصوات المعبر عنها.

المادة 24 (جديدة) : يكون الاقتراع الأحادي الاسمي في شوط واحد إذا حصل أحد المترشحين على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها. وإذا لم يحصل أحد المترشحين على الأغلبية المطلقة في الشوط الأول من الأصوات المعبر عنها، يجرى شوط ثان بعد أسبوعين.

ولا يمكن أن يترشح في الشوط الثاني إلا المترشحان اللذان حصلوا على أغلبية الأصوات. وفي حالة تعادل الأصوات يتم اختيار المترشح الأكبر سناً للدور الثاني. وتكفي الأكثرية البسيطة في الشوط الثاني.

وفي حالة تعادل الأصوات المعبر عنها ينتخب في الدور الثاني من الاقتراع المترشح الأكبر سناً.

المادة 25 (جديدة) : في الدوائر الانتخابية ذات المقعدين، يكون اقتراع اللائحة بشوط واحد إذا حصلت إحدى اللوائح على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها. وتحصل اللائحة في هذه الحالة على المقعدين معاً.

وإذا لم تحصل إحدى اللوائح المتنافسة على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها في الشوط الأول فإنه يتم إجراء شوط ثان بعد أسبوعين.

ولا تتقدم للشوط الثاني إلا اللائحتان الحاصلتان على أكبر عدد من الأصوات.

وتأخذ اللائحة الحاصلة على أغلبية الأصوات المعبر عنها المقعدين معاً.

وبالنسبة للدوائر الانتخابية التي تتمتع بأكثر من مقعدين فإن الاقتراع يكون اقتراع لائحة بالتمثيل النسبي خلال شوط واحد. ويتم توزيع المقاعد حسب التمثيل النسبي مع استعمال القاسم الانتخابي وتمنح المقاعد المتبقية وفقا لنظام الباقي الأكبر من الأصوات لدى اللوائح.

يحسب القاسم الانتخابي بقسمة الأصوات المعبر عنها على عدد النواب الذين سينتخبون، وتحصل كل لائحة على عدد من النواب يقابل عدد المرات التي يتكرر فيها هذا القاسم.

يمنح المقعد المتبقي للائحة التي حصلت على الباقي الأكبر من الأصوات المعبر عنها. ويتم الإعلان عن انتخاب المترشحين باقتراع اللائحة حسب ترتيب التسجيل في اللوائح.

المادة 2 : تلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة وخاصة أحكام الأمر القانوني رقم 028-91 الصادر بتاريخ 7 أكتوبر 1991، المعدل، المتضمن للقانون النظامي المتعلق بانتخاب النواب في الجمعية الوطنية.

المادة 3 : ينفذ هذا القانون النظامي باعتباره قانونا للدولة وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

حرر بانواكشوط بتاريخ 12 أبريل 2012

محمد ولد عبد العزيز

الوزير الأول
د. مولاي ولد محمد الأغظف

وزير الداخلية واللامركزية
محمد ولد ابيليل

ملحق المادة 3 من الأمر القانوني رقم 91 - 028 الصادر بتاريخ 7 أكتوبر 1991
المعدل

جدول توزيع المقاعد في الجمعية الوطنية

عدد المقاعد	الدائرة الانتخابية	الولاية	عدد المقاعد	الدائرة الانتخابية	الولاية
1	شنقيط	آدرار	2	باسكنو	الحوض الشرقي
1	وادان		1	ولاتة	
1	أوجفت		2	النعمة	
2	أطار		3	أمرج	
			2	جيكني	
			2	تمبذغة	
			1	نبيكة لحواش	
3	انواذيبو	داخلت	2	تامشكط	الحوض الغربي
		انواذيبو	2	لعيون	
			2	الطينطان	
			3	كوبني	
2	المجرية	تكانت	1	بومديد	لعصابة
1	تشيت		2	كرو	
2	تجكجة		3	كيفة	
			2	باركيول	
			2	كنكوصة	
2	ولد ينج	كيدي ماغا	2	مونكل	كوركل
4	سيلبابي		3	كيهيدي	
			2	مقامة	
			3	امبود	
2	ازويرات	تيرس زمور	2	بابابي	لبراكنة
1	افديرك		2	امبان	
1	بيرأم اكرين		2	ألاك	
			2	بوكي	
			2	مقطع لحجار	
1	اكجوجت	إينشيري	2	واد الناقة	الترارزة
			2	المذرة	
			2	كرمسين	
			2	روصو	
18	نواكشوط	نواكشوط	2	بوتلميت	
			2	اركيز	
20	اللائحة الوطنية				
20	اللائحة الوطنية الخاصة بالنساء				
146	المجموع				

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل

رئاسة الجمهورية

تأشيرة: م ع ت ن / ج ر

قانون نظامي رقم 030-2012 يعدل بعض أحكام الأمر القانوني
رقم 91-029 الصادر بتاريخ 7 أكتوبر 1991 المتضمن القانون
النظامي المتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ

بعد مصادقة الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ؛
وبعد إعلان المجلس الدستوري لمطابقة القانون للدستور؛
يصدر رئيس الجمهورية القانون التالي:

المادة الأولى: تلغى أحكام المواد الأولى و 2 و 6 (جديدة) و 7 (جديدة) و 9 (جديدة) و 10 (جديدة) و 13 (جديدة) و 15 (جديدة) و 17 من الأمر القانوني رقم 91-029 الصادر بتاريخ 7 أكتوبر 1991 المتضمن القانون النظامي المتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ، المعدل، وتحل محلها الأحكام التالية:

المادة الأولى (جديدة): يتكون مجلس الشيوخ من 57 عضواً، 54 منهم يمثلون المجموعات المحلية للمقاطعات و 3 يمثلون الموريتانيين المقيمين في الخارج. وينتخب الشيوخ لمدة ست (6) سنوات.

المادة 2: (جديدة): يجدد ثلث أعضاء مجلس الشيوخ كل سنتين وعليه يتوزع الشيوخ حسب مقاطعات كل ولاية ودوائر الخارج للشيوخ الممثلين للموريتانيين المقيمين بالخارج وحسب الترتيب الأبجدي إلى ثلاث مجموعات، أ، ب، ج متساوية تقريبا من حيث الأهمية وذلك وفقا للجدول الملحق بهذا القانون.

يجري مكتب مجلس الشيوخ الاقتراع بين المجموعات الثلاث في جلسة علنية 90 يوما على الأقل قبل يوم الاقتراع للتجديد الأول والجزئي لمجلس الشيوخ. يقام بقرعة بين

المجموعتين المتبقيتين في الظروف نفسها 90 يوما على الأقل قبل اليوم الأول المحدد للتجديد الثاني والجزئي لمجلس الشيوخ.
ويبدأ انتداب الشيوخ بالنسبة لكل مجموعة اعتبارا من افتتاح الدورة العادية في شهر أبريل الموالي لانتخابهم، وهو تاريخ انقضاء انتداب الشيوخ السابقين.
ويجري انتخاب الشيوخ في 60 يوما التي تسبق تاريخ بداية انتدابهم.

المادة 6 (جديدة): يتم انتخاب الشيوخ من قبل هيئة انتخابية مكونة من المستشارين البلديين في دوائرهم الانتخابية.
الدائرة الانتخابية بالنسبة للشيوخ هي المقاطعة.
يجري الاقتراع في عاصمة المقاطعة .

المادة 7 (جديدة): يتم استدعاء الناخبين بواسطة مرسوم يحدد تاريخ وساعة الاقتراع.
يجب أن يتم نشر المرسوم سبعين (70) يوما على الأقل قبل الانتخابات. ويدوم الاقتراع يوما واحدا. يفتتح ويختتم في اليوم والساعات التي يحددها مرسوم استدعاء الناخبين.

المادة 9 (جديدة): تتم الترشيحات باسم الأحزاب السياسية المعترف بها قانونا.
يجب على الأحزاب السياسية أن تقدم ترشيح امرأة واحدة على الأقل في دائرة انتخابية من كل أربعة.

يجب أن تحرر التصريحات بالترشيح على رأسية الحزب السياسي ويجب أن توقع من قبل المترشحين أنفسهم بحضور الممثل المحلي للسلطة العمومية المكلفة بتنظيم الانتخاب المسماة في ما يلي "اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات"، اختصارا "اللجنة الانتخابية". ويشمل هذا التصريح اسم ولقب وسن ومحل ميلاد وإقامة المترشح وخلفه.
يفقد الشيخ الذي يستقيل من حزبه أثناء انتدابه مقعده تلقائيا وتبدأ عملية إبداله حسب الصيغ المنصوص عليها في القانون.

وعلى كل مترشح لمقعد في مجلس الشيوخ أن يودع الخزينة العامة كفالة بمبلغ 20.000 أوقية.

و لا ترد هذه الكفالة إلا للمترشحين الحاصلين على أكثر من 5 % من الأصوات المعبر عنها.

المادة 10 (جديدة): يتم انتخاب الشيوخ بالاقتراع الفردي ذي الأغلبية خلال شوطين.

ويكون الانتخاب بشوط واحد إذا حصل أحد المترشحين على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها.

وإذا لم يحصل أي من المترشحين في الشوط الأول على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها، فإنه يتم إجراء شوط ثان. ولا يتقدم للشوط الثاني إلا المترشحان الحاصلان على أكبر عدد من الأصوات.

وفي الشوط الثاني يكتفى بالأغلبية النسبية.

وفي حالة تساوي عدد الأصوات، ينتخب المرشح الأكبر سناً.

المادة 13 (جديدة): يتكون مكتب التصويت في كل دائرة انتخابية من رئيس وعضوين معينين من طرف اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

لا يجوز لغير أعضاء مكتب التصويت والناخبين المكونين لهيئة الاقتراع في الدائرة والمترشحين أو ممثليهم الدخول إلى قاعة التصويت.

ولمكتب التصويت البت بخصوص جميع الصعوبات والاعتراضات التي قد تطرح أثناء الانتخاب. ويجري الفرز فوراً ودون توقف.

ويبلغ مكتب التصويت النتائج للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لتعلنها.

المادة 15 (جديدة): يتم إبدال الشيوخ الذين شغرت مقاعدهم لأي سبب كان، بالأشخاص الذين انتخبوا معهم في آن واحد لهذا الغرض.

المادة 17 (جديدة): تنتهي فترة انتداب الأشخاص الذين حلوا وفق الشروط المنصوص عليها في المادتين 15 و 16 أعلاه محل شيوخ أصبح مقاعدهم شاغرة بتاريخ تجديد الفئة.

المادة 2: تلغى جميع الأحكام السابقة الم خالفة وخاصة أحكام الأمر القانوني رقم 91-029 الصادر بتاريخ 7 أكتوبر 1991 المتضمن القانون النظامي المتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ، المعدل.

المادة 3 : ينفذ هذا القانون النظامي باعتباره قانونا للدولة وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

حرر بانواكشوط بتاريخ 12 أبريل 2012

محمد ولد عبد العزيز

الوزير الأول
د. مولاي ولد محمد الأعظف

وزير الداخلية واللامركزية
محمد ولد ابيليل

**ملحق المادة 2 (جديدة) من الأمر القانوني رقم 91-029 الصادر بتاريخ
7 أكتوبر 1991 المتضمن القانون النظامي المتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ المعدل
جدول توزيع مقاعد الشيوخ**

الولاية	الفئة أ	الفئة ب	الفئة ج
الحوض الشرقي	آمرج باسكنو	جيكني ولاته	النعمة تمبذغة الظهر
الحوض الغربي	الطينطان	كوبني تامشكط	لعيون
لعصابة	باركيول	بومديد كنكوصه	كيفة كرو
كركول	كيهيدي	امبود	مونكل مقامة
لبراكنه	ألاك	بابابي مقطع لحجار	امبان بوكي
ترازره	بتلميت واد الناقة	كرمسين المذرذرة	روصو ركيز
آدرار	أوجفت	أطار	واديان شنقيط
داخلت انواذيبو	انواذيبو		
تكانت	المجرية	تججة	تشيت
كيدي ماغا	ول ينجه	سيلبابي	
تيرس الزمور	بيرأم اكرين	ازويرات	أفديرك
اينشيري	اكجوجت		
انواكشوط	دار النعيم لكصر الميناء	السبخة عرفات الرياض	توجنين تيارت تفرغ زينه
الدوائر الخارجية الممثلة للموريتانيين المقيمين في الخارج	إفريقيا جنوب الصحراء	أوروبا وغيرها من البلدان	العالم العربي

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل

رئاسة الجمهورية

تأشيرة: م ع ت ن / ج ر

قانون نظامي رقم 031-2012 يعدل بعض أحكام القانون النظامي رقم
011-94 الصادر بتاريخ 15 فبراير 1994 المتعلق بانتخاب الشيوخ
الممثلين للموريتانيين في الخارج

بعد مصادقة الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ؛
وبعد إعلان المجلس الدستوري لمطابقة القانون للدستور؛
يصدر رئيس الجمهورية القانون التالي:

المادة الأولى: تلغى أحكام المواد 6، 7، 8 و 14 من القانون النظامي رقم
011-94 الصادر بتاريخ 15 فبراير 1994 المتعلق بانتخاب الشيوخ الممثلين
للموريتانيين المقيمين في الخارج، وتحل محلها الأحكام التالية:

المادة 6 (جديدة): تتم الترشيحات باسم الأحزاب السياسية المعترف بها قانونا. يجب أن
تحرر التصريحات بالترشيح على رأسية الحزب السياسي ويجب أن توقع من قبل
المرشحين أنفسهم بحضور الممثل المحلي للسلطة العمومية المكلفة بتنظيم الانتخاب
المسماة في ما يلي "اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، اختصارا "اللجنة الانتخابية".
يفقد الشيخ الذي يستقيل من حزبه أثناء انتدابه مقعده تلقائيا وتبدأ عملية إبداله حسب الصيغ
المنصوص عليها في القانون.

تودع تصريحات الترشيحات بين اليوم الثلاثين واليوم العشرين قبل يوم الاقتراع لدى
اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بعد دفع كفالة بمبلغ 20.000 أوقية إلى الخزينة العامة.
ولا ترد هذه الكفالة إلا للمرشحين الذين حصلوا على أكثر من 5 % من الأصوات المعبر
عنها. يسلم وصل مؤقت بالتصريح إلى المعنيين.

يفتح سجل خاص لتسجيل جميع تصريحات الترشيحات التي تم استقبالها مع ذكر تاريخ و وقت استقبالها.

المادة 7 (جديدة): تبت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في صحة الترشيحات في أجل أقصاه ثمانية عشر (18) يوما قبل الاقتراع و تسلم وصلا نهائيا بذلك.
يجوز الطعن في قرارات اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في أجل أقصاه 48 ساعة أمام المجلس الدستوري الذي يبيت في ظرف 48 ساعة.

المادة 8 (جديدة): تقوم اللجنة المستقلة للانتخابات باطلاع هيئة الناخبين على أسماء المترشحين الذين سلم لهم وصل نهائي بواسطة الملصقات والصحافة. ولا يقبل سحب أي ترشح بعد هذا النشر.

غير أنه في حالة وفاة المترشح يصبح خلفه مترشحا ويمكنه تعيين خلف جديد له. وعندما يتوفى الخلف في المدة نفسها يمكن للمترشح أن يعين خلفا جديدا.

المادة 14 (جديدة): يتكون مكتب التصويت من مكتب مجلس الشيوخ وعضوين معينين من طرف اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

لا يجوز لغير أعضاء المكتب والناخبين المكونين لهيئة الاقتراع والمترشحين أو ممثليهم الدخول إلى قاعة التصويت.

ولمكتب التصويت البت بالأغلبية المطلقة بخصوص جميع الصعوبات والاعتراضات التي قد تطرح أثناء الانتخاب. ويجري الفرز فورا ودون توقف.

يعد مكتب التصويت محضر عمليات التصويت في ثلاث نسخ.

ترسل النسخة الأولى إلى رئيس المجلس الدستوري والثانية إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وتودع الثالثة لدى كتابة رئيس مجلس الشيوخ.

تعلن اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات النتائج النهائية وقت استلامها.

المادة 2 : تلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة وخاصة أحكام القانون النظامي رقم 011-94 الصادر بتاريخ 15 فبراير 1994 المتعلق بانتخاب الشيوخ الممثلين للموريتانيين المقيمين في الخارج.

المادة 3 : ينفذ هذا القانون النظامي باعتباره قانونا للدولة وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

حرر بانواكشوط بتاريخ 12 أبريل 2012

محمد ولد عبد العزيز

الوزير الأول
د. مولاي ولد محمد الأعظف

وزير الداخلية واللامركزية
محمد ولد ابيليل

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل

رئاسة الجمهورية

تأشيرة: م ع ت ن / ج ر

قانون نظامي رقم 032-2012 يعدل بعض أحكام الأمر
القانون رقم 87-289 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 1987
الذي يلغي ويحل محل الأمر القانوني رقم 86-134 الصادر
بتاريخ 13 أغسطس 1986 المنشئ للبلديات

بعد مصادقة الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ؛
وبعد إعلان المجلس الدستوري لمطابقة القانون للدستور؛
يصدر رئيس الجمهورية القانون التالي:

المادة الأولى: تلغى أحكام المواد 36 (جديدة) ، 106 ، 110 ، 111 ، 112 ،
113 (جديدة) ، 114 ، 115 ، 117 ، 118 ، 119 (جديدة) ، 123 (جديدة) و 133
من الأمر القانوني رقم 87-289 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 1987 الذي يلغي
ويحل محل الأمر القانوني رقم 86-134 الصادر بتاريخ 13 أغسطس
1986 المنشئ للبلديات، المعدل وتحل محلها الأحكام التالية:

المادة 36 (جديدة): ينتخب العمدة بالاقتراع العام المباشر ويكون وجوبا رأس اللائحة
المرشحة التي حصلت على أغلبية الأصوات في الانتخاب.

المادة 106 (جديدة): تعطى بطاقة ناخب لكل ناخب مسجل على اللائحة الانتخابية بعد
تقديمه لبطاقة تعريفه الوطنية.

وبعد إعدادها، توزع البطاقات الانتخابية في البلدية من طرف السلطة العمومية المكلفة
بتنظيم الانتخابات المسماة فيما يلي "اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات" اختصارا "اللجنة
الانتخابية".

ويلزم وجوبا أن تضم كل بطاقة انتخابية ما يلي:

- اسم الناخب ولقبه وتاريخ ومكان ميلاده بالإضافة إلى محل إقامته،
- رقم تسجيل الناخب على اللائحة الانتخابية في البلدة التي يصوت فيها،
- خانة تحمل مكتب الانتخاب الذي يصوت فيه الناخب.

المادة 110 (جديدة): حالات عدم الأهلية المطلقة للانتخاب هي:

- الأشخاص المحرومون من حقوقهم المدنية،
 - الأشخاص المدانون بسبب الرشوة أو العس الانتخابي،
 - الأشخاص المفلسون أو في حالة تصفية قضائية،
 - المجنسون منذ أقل من خمس سنوات،
 - الأشخاص الذين استقالوا لرفضهم تأدية إحدى وظائفهم القانونية.
- وفي هذه الحالة الأخيرة فإن فترة عدم الأهلية الانتخابية تبلغ 3 سنوات.
- وحالات عدم الأهلية النسبية للانتخاب هي:
- أفراد القوات المسلحة والأمن في الخدمة،
 - الموظفون أصحاب السلطة العاملون في الولاية التي تنتمي إليها البلدية،
 - القضاة،
 - المفتش العام والمفتشون العاملون للدولة وبصفة عامة المكلفون بمهمة رقابة إدارية داخلية
 - رئيس و أعضاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات
 - رئيس و أعضاء السلطة العليا للسمعيات البصرية
 - وسيط الجمهورية
 - رئيس و أعضاء المؤسسات المكلفة بتنظيم الخدمات
 - كل شخص مكلف بوظائف الوصاية البلدية أو يمكن أن تسند إليه بالتفويض،
 - الأمين العام للخزينة
 - مدير الضرائب
 - مدير الجمارك
 - مدير العقارات

- **الموظفون المكلفون بحكم وظائفهم بمسك ومراقبة حسابات البلدية،**
- **مديرو المصالح الجهوية التابعة للدولة والمؤسسات العمومية الذين يمارسون وظائفهم في دوائرها منذ ستة أشهر على الأقل**
- **الوكلاء أصحاب الأجور في البلديات**

يحظر على هؤلاء الموظفين والوكلاء ممارسة أي نشاط سياسي أو المشاركة في الحملات الانتخابية والاجتماعات السياسية واتخاذ مواقف عامة واستعمال وسائل الدولة أو الأشخاص العموميين لأغراض انتخابية أو سياسية.

ومع ذلك ، فبالنسبة لمديري المصالح الجهوية للدولة والمؤسسات العمومية ووكلاء البلديات ، فإن المنع من مزاولة أي نشاط سياسي، أو المشاركة في الاجتماعات السياسية لا ينطبق إلا خلال فترات الانتخابات وضمن الولاية القضائية للمنطقة التي يمارسون فيها عملهم .

وفي حال خرق أحكام هذه الفقرة، يعاقب هؤلاء الأشخاص بالعقوبات الجنائية المنصوص عليها في المادة 131 الفقرة 3 أسفله.

المادة 111 (جديدة): تتعارض وظائف مستشار بلدي مع الوظائف المشار إليها في الفقرة 3 من المادة 110 أعلاه
لا يجوز لأي أحد أن يكون عضوا في عدة مجالس بلدية.

المادة 112 (جديدة): أي عضو في مجلس بلدي يقع في واحدة من حالات من عدم الأهلية أو التعارض المشار إليها في المادتين 110 و 111 أعلاه تعتبره سلطة الوصاية مستقبلا بالفعل، إلا في حالة الطعن لدى الغرفة الإدارية للمحكمة العليا.

المادة 113 (جديدة): تقدم الترشيحات باسم الأحزاب السياسية المعترف بها. يجب أن تحرر التصريحات بالترشيح على رأسية الحزب السياسي ويجب أن توقع من قبل المترشحين أنفسهم بحضور الممثل المحلي للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وتتضمن:

1 -الصفة المعطاة للائحة، عند الاقتضاء؛

2 -أسماء وألقاب وأعمار ومساكن المترشحين؛

3 -اسم الممثل المدعو بالوكيل.

يفقد المستشار البلدي الذي يستقيل من حزبه أثناء انتدابه مقعده تلقائيا وتبدأ عملية إبداله حسب الصيغ المنصوص عليها في القانون.

يجب أن يختار كل حزب يمثل لائحة مترشحة لونا واحدا لطباعة بطاقاته وملصقاته وتعميماته يكون مختلفا عن لون اللوائح المقدمة من طرف الأحزاب الأخرى. وفي حالة ما إذا كان للحزب السياسي المعني عدة ألوان أو شعارات فإنه يختار أكثرها شيوعا ويجب ألا تشابه الألوان والعلامات بحال من الأحوال الشعار الوطني.

المادة 114 (جديدة): تودع اللوائح المشكلة بهذه الطريقة لدى الممثل المحلي للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بعد دفع الكفالات لدى الخزينة العامة وذلك في الفترة ما بين اليوم الستين (60) واليوم الخمسين (50) قبل الاقتراع .

ويسلم وصل مؤقت بالإيداع بعد دفع الكفالات.

يمسك سجل خاص لقيده جميع اللوائح المستلمة مع ذكر تاريخ الاستلام ووقته المحدد.

وبعد التزكية، تسلم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وصلا نهائيا.

يتم إطلاع الناخبين فورا على أسماء المترشحين الذين حصلوا على وصل نهائي، وذلك عن طريق الإعلانات الملصقة. ولا يقبل سحب أي ترشح بعد الإيداع المذكور.

إلا أنه في حالة الوفاة يلزم وكيل اللائحة بإكمالها قبل بداية الاقتراع.

المادة 115 (جديدة): تكلف اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بمراقبة صحة لوائح المترشحين قبل اليوم الأربعين من بدء الانتخاب.

ويمكن الطعن في قرارات اللجنة الانتخابية أمام المحكمة العليا في أجل أقصاه ثمانية أيام. وتبت المحكمة العليا بتا نهائيا.

المادة 117 (جديدة): تسهر اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على صحة العمليات الانتخابية وحسن سيرها وتنظم مكاتب التصويت وعمليات الفرز و تعلن النتائج.

المادة 118 (جديدة): يحق لكل وكيل لائحة مترشحة أن يدعي بطلان العمليات الانتخابية. ويقدم شكوى لدى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في أجل أقصاه ثمانية أيام بعد إعلان النتائج. وتبت هذه اللجنة في ظرف ثمانية أيام من يوم تعهدها بالموضوع.

قرارات اللجنة الانتخابية قابلة للطعن النهائي أمام المحكمة العليا التي عليها أن تبت في الموضوع خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلامها الشكوى.

المادة 119 (جديدة): يتم استدعاء الناخبين بواسطة مرسوم.

ويجب أن يتم نشر هذا المرسوم سبعين (70) يوما على الأقل قبل الانتخابات.

يُدوم الاقتراع يوماً واحداً. يفتتح ويختتم في اليوم والساعات التي يحددها مرسوم استدعاء الناخبين.

يسجل أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن على اللائحة الانتخابية، ويدلون بأصواتهم في اليوم السابق ليوم الاقتراع المحدد في مرسوم استدعاء هيئة الناخبين. يتم فرز مجموع أصوات الناخبين عند انتهاء الوقت المحدد للاقتراع طبقاً للقوانين المعمول بها. ويكون الفرز فوراً وعلنياً ودون تأخير.

المادة 123: (جديدة): يكون الاقتراع في شوط واحد، إذا حصلت إحدى اللوائح على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها. وتوزع المقاعد المتنافس عليها وفقاً للتمثيل النسبي باستعمال القاسم الانتخابي ومنح المتبقي من المقاعد وفقاً لنظام الباقي الأكبر من الأصوات لدى اللوائح.

إذا لم تحصل أي من اللوائح في الشوط الأول على أغلبية الأصوات المعبر عنها، يجري شوط ثانٍ. ولا يمكن أن يترشح للشوط الثاني إلا اللائحتين اللتين حصلتا على أكبر عدد من الأصوات. ويعطى لكل لائحة عدد المقاعد المناسب لما حصلت عليه من الأصوات المعبر عنها على أساس القاسم الانتخابي.

ويمنح المقعد المتبقي عند الاقتضاء للائحة التي حصلت على الباقي الأكبر من الأصوات المعبر عنها.

ويعلن نجاح المترشحين حسب تسلسل تسجيلهم على اللوائح.

المادة 133 (جديدة): كل من يحصل أو يحاول الحصول على أصوات الناخبين بواسطة الهبات والعطايا النقدية أو العينية أو بواسطة وعود أو منح ترقية في وظيفة عمومية أو خصوصية أو مزايا أخرى خاصة للتأثير على تصويت ناخب أو أكثر مباشرة أو بواسطة طرف ثالث، يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وبغرامة مالية من 24.000 إلى 240.000 أوقية أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

ويعاقب زيادة على ذلك بالمنع من حق الانتخاب كما يمنع من شغل وظيفة أو منصب عموميين لمدة خمس سنوات على الأقل وعشر سنوات على الأكثر.

ويعاقب بالعقوبة نفسها كل من حمل أو حاول أن يحمل ناخباً أو أكثر على الامتناع عن التصويت أو وافق على نفس الهبات والعود والتمسها.

تضاعف العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة إذا كانت الهبات أو الوعود أو الإكراميات المقبولة أو المطلوبة ذات مصدر أجنبي.

المادة 2: تلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا القانون.

المادة 3 : تمدد سلطات المجالس البلدية الناتجة عن الانتخابات البلدية لسنة 2006 إلى غاية الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات البلدية المقبلة التي سيتم تنظيمها للتجديد العام للمجالس البلدية.

المادة 4 : ينفذ هذا القانون النظامي باعتباره قانونا للدولة وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

حرر بانواكشوط بتاريخ 12 أبريل 2012

محمد ولد عبد العزيز

الوزير الأول
د. مولاي ولد محمد الأعظف

وزير الداخلية واللامركزية
محمد ولد ابيليل

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل

رئاسة الجمهورية

تأشيرة: م ع ت ن / ج ر

قانون نظامي رقم 033-2012 يعدل بعض أحكام القانون
النظامي رقم 022-2009 الصادر بتاريخ 2 إبريل 2009
المحدد للتدابير الخاصة المتعلقة بتصويت الموريتانيين
المقيمين في الخارج

بعد مصادقة الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ؛
وبعد إعلان المجلس الدستوري لمطابقة القانون للدستور؛
يصدر رئيس الجمهورية القانون التالي:

المادة الأولى : تلغى أحكام المواد 1، 4، 7، 8، 11، 13، 14، 17، و 18 من
القانون النظامي رقم 022-2009 الصادر بتاريخ 2 إبريل 2009 المحدد
للتدابير الخاصة المتعلقة بتصويت الموريتانيين المقيمين في الخارج، وتحل
محلها الأحكام التالية:

المادة الأولى (جديدة): تهدف أحكام هذا القانون إلى تحديد القواعد الخاصة المتعلقة
بانتهاب الموريتانيين المقيمين في الخارج بالنسبة للانتخابات الرئاسية و الاستفتاءات
وفيما يخص الانتخابات التشريعية باللائحة الوطنية و اللائحة الوطنية الخاصة بالنساء.

المادة 4 (جديدة) : بعد الأخذ برأي السلطة العمومية المكلفة بتنظيم الانتخاب و المسماة
في ما يلي "اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات" اختصارا "اللجنة الانتخابية"، يجري
بمقرر مشترك يصدر عن الوزيرين المكلفين بالشؤون الخارجية وبالداخلية إعداد لائحة
بالبلدان المعنية وتحديد الدوائر الانتخابية الدبلوماسية أو القنصلية.
يحال هذا المقرر إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وفقا لأحكام القانون المنشئ لها.

المادة 7 (جديدة): تعد اللائحة الانتخابية وفقا لأحكام الأمر القانوني رقم 289 - 87 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 1987 المنشئ للبلديات المعدل وكذا القانون المنشئ للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

المادة 8 (جديدة): يجب على اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات أن تورد المعلومات التي من شأنها التعريف بالناخب وبوجه خاص بطاقة تعريفه أو جواز سفره النافذ. كما أن على الناخب أن يثبت إقامته عبر اصطحاب بطاقته القنصلية أو إفادة عمل أو عقد إيجار أو أي وثيقة إثبات أخرى صالحة.

المادة 11 (جديدة): تحال دفاتر التسجيل أو التعديل أو الشطب المعبأة من قبل كل ممثلية دبلوماسية أو قنصلية من طرف الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات حيث يكرس لها ملف انتخابي خاص.

تمارس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وفقا للقانون صلاحياتها فيما يتعلق بمسك هذا الملف.

ستحدد شروط تنظيم و مسك هذا الملف الخاص بمداولة اللجنة الإدارية للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

المادة 13 (جديدة): عند الاقتضاء، يمكن بمقرر يصدر عن وزير الشؤون الخارجية إنشاء دوائر انتخابية وفق الصيغ المبينة في المادة 4 أعلاه.

يمكن أن تتكون الدائرة الانتخابية من مركز تصويت أو أكثر على أن يحتوي المركز على مكتب تصويت أو أكثر.

إذا كان الوضع المحلي يتطلب ذلك، يمكن للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بعد الأخذ برأي رئيس الممثلة الدبلوماسية أو القنصلية، أن تنشأ مكاتب تصويت خارج مقر الممثلة الدبلوماسية أو القنصلية سواء في المدينة ذاتها أو في مدن مختلفة.

وعند الحاجة، يمكن الاستعانة بالموريتانيين المقيمين في البلد المعني والمسجلين على اللائحة الانتخابية بقصد تشكيل المكاتب.

المادة 14 (جديدة): تضمن اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات توزيع بطاقات الناخبين في كل ممثلية دبلوماسية أو قنصلية.

المادة 17 (جديدة): تعد لائحة بأعضاء مكتب أو مكاتب الانتخاب و أخلافهم من طرف اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

المادة 18 (جديدة) : تتخذ اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات اعتمادا على مرسوم استدعاء الناخبين أي قرار تراه مناسبا لضمان تطبيقه في الممثلة الدبلوماسية أو القنصلية وخاصة فيما يتعلق بالمواعيت.

المادة 2 : تلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة وخاصة أحكام القانون النظامي رقم 022-2009 الصادر بتاريخ 2 إبريل 2009 المحدد للتدابير الخاصة المتعلقة بتصويت الموريتانيين المقيمين في الخارج.

المادة 3 : ينفذ هذا القانون النظامي باعتباره قانونا للدولة وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

حرر بانواكشوط بتاريخ 12 أبريل 2012

محمد ولد عبد العزيز

الوزير الأول
د. مولاي ولد محمد الأعظف

وزير الداخلية واللامركزية
محمد ولد ابيليل

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إخاء - عدل

رئاسة الجمهورية

تأشيرة: م ع ت ن / ج ر

قانون نظامي رقم 034-2012 يعدل بعض أحكام الأمر القانوني رقم 029-2006 الصادر بتاريخ 22 أغسطس 2006 المتضمن القانون النظامي المتعلق بتشجيع نفاذ النساء إلى المأموريات والوظائف الانتخابية

بعد مصادقة الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ؛
وبعد إعلان المجلس الدستوري لمطابقة القانون للدستور؛
يصدر رئيس الجمهورية القانون التالي:

المادة الأولى: تلغى أحكام المواد 3 و 4 من الأمر القانوني رقم 029-2006 الصادر بتاريخ 22 أغسطس 2006 المتضمن القانون النظامي المتعلق بتشجيع نفاذ النساء إلى المأموريات والوظائف الانتخابية، وتحل محلها الأحكام التالية:

المادة 3 (جديدة): تشجيعا لانتخاب النساء بالنسب المبينة في المادة 2 أعلاه وتحت طائلة عدم القبول، يجب أن تعد اللوائح المترشحة للانتخابات البلدية بحيث تكون النساء المترشحات في ترتيب قابل للانتخاب بحسب عدد المستشارين المحددين. وتضم هذه اللوائح على الأقل:

- مترشحتين (2) للمجالس ما بين 9 و 11 مستشارا بلديا؛
- 3 مترشحات للمجالس ما بين 15 و 17 مستشارا؛
- 4 مترشحات للمجالس ما بين 19 و 21 مستشارا أو أكثر.

ستحدد في مداولة للسلطة العمومية المكلفة بتنظيم الانتخاب المسماة في ما يلي "اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، اختصارا "اللجنة الانتخابية" آليات إعداد اللوائح المترشحة المناسبة لهذا الغرض.
تسهر اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على تطبيق هذه الأحكام.

المادة 4 (جديدة): بالنسبة للانتخابات البرلمانية يحق للنساء التمتع بحصة من المقاعد في اللوائح المترشحة يكون حدها الأدنى بحسب ما هو مبين أدناه:

(أ) - انتخابات الجمعية الوطنية:

1. في الدوائر الانتخابية ذات ثلاثة مقاعد، تتضمن اللوائح المترشحة على الأقل مترشحا من الإناث يكون في الرتبة الأولى أو الثانية على اللائحة؛

2. في الدوائر الانتخابية التي تمثل بأكثر من ثلاثة مقاعد، باستثناء اللائحة الوطنية الخاصة بالنساء، تضم كل لائحة بالتناوب مترشحا من كل جنس مع مراعاة للمبدئين التاليين :

- ✓ ضمن كل مجموعة كاملة من أربعة مترشحين حسب ترتيب اللائحة، يجب أن يوجد عدد متساوي من المترشحين من كلا الجنسين؛
- ✓ الفارق بين عدد المترشحين من الجنسين يجب ألا يزيد على واحد.

ستحدد في مداولة للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات إجراءات إعداد لائحة المترشحات. (ب)- انتخابات مجلس الشيوخ :
تلتزم الأحزاب السياسية التي تقدم ترشحات في أربع دوائر أن ترشح من بينها امرأة على الأقل.
تسهر اللجنة الوطنية للانتخابات على تطبيق هذه الأحكام.

المادة 2 : تلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة وخاصة أحكام الأمر القانوني رقم 029-2006 الصادر بتاريخ 22 أغسطس 2006 المتضمن القانون النظامي المتعلق بتشجيع نفاذ النساء إلى المأموريات والوظائف الانتخابية.

المادة 3 : ينفذ هذا القانون النظامي باعتباره قانونا للدولة وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

حرر بانواكشوط بتاريخ 12 أبريل 2012

محمد ولد عبد العزيز

الوزير الأول
د. مولاي ولد محمد الأعظف

وزير الداخلية واللامركزية
محمد ولد ابيليل

REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE

Honneur- Fraternité- Justice

PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE

Visa: DGLTE.JO

Loi organique n° 2012- 027 portant institution de la Commission Electorale Nationale Indépendante (CENI)

L'Assemblée Nationale et le Sénat ont adopté ;

Le Conseil Constitutionnel a déclaré conforme à la Constitution ;

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

TITRE I : DISPOSITIONS PRELIMINAIRES

Article Premier : Il est créé une autorité publique indépendante, dénommée Commission Electorale Nationale Indépendante, ci- après désignée en abrégé «CENI ».

Sans préjudice des prérogatives du Conseil Constitution en la matière, la CENI est une institution permanente chargée de superviser l'ensemble de l'opération électorale en ce qui concerne l'élection présidentielle, les élections législatives, le référendum et les élections municipales.

La CENI est dotée de la personnalité juridique et de l'autonomie financière. Son siège est fixé à Nouakchott.

La présente loi a pour objet de définir les missions, les règles d'organisation et les règles de fonctionnement de la CENI.

TITRE II : MISSIONS

Article 2 : Dans le cadre de sa mission telle que définie à l'article 1^{er}, la CENI dispose de la plénitude des pouvoirs pour préparer, organiser, superviser l'ensemble de l'opération électorale, de la phase de validation du fichier électoral jusqu'à la proclamation provisoire des résultats et leur transmission au Conseil constitutionnel pour proclamation définitive, en ce qui concerne l'élection présidentielle et le référendum, et jusqu'à la proclamation pour les autres élections.

La CENI veille au bon déroulement du scrutin, à sa régularité et sa transparence.

Article 3 : En liaison avec les services compétents de la Direction Générale de Services d'Appui au Processus Electoral (DGAPE) instituée au niveau du Ministère de l'Intérieur et de la Décentralisation, la CENI contrôle la préparation, la révision et la gestion du fichier électoral et le recensement électoral et valide les opérations correspondantes.

Elle engage la commande du matériel électoral, sur la base d'un cahier des charges élaboré conjointement avec les services compétents de la DGAPE. Elle réceptionne le matériel électoral, en présence des services compétents de la DGAPE qui participent conjointement à la vérification de sa conformité.

La CENI est responsable de l'ensemble des autres phases du processus électoral et notamment de :

- la validation du fichier électoral ;
- l'établissement de la liste électorale sur base du fichier électoral validé, fixation du nombre de bureaux de vote et leur localisation ;
- l'enregistrement des candidatures et la délivrance des récépissés provisoires et définitifs des déclarations de candidature après contrôle par les organes compétents, de la recevabilité des candidatures et ce, à l'exception des candidatures aux élections présidentielles ;
- le choix par les candidats, des couleurs, de l'emblème, des signes et/ou les sigles électoraux ;
- la confection, l'impression et la distribution des cartes d'électeurs et les cartes de vote;
- le contrôle de la campagne électorale ;

- l'entreposage du matériel électoral dans des locaux lui appartenant ou dont elle a la garde et son acheminement, en temps utile, sous sa responsabilité et à sa charge, dans les centres et bureaux de vote ;
- l'organisation des bureaux de vote, en termes de nombre, composition et formation des membres, localisation et nombre d'inscrits par bureau de vote ;
- l'organisation des opérations de vote, le dépouillement, l'élaboration des procès-verbaux et leur acheminement ;
- la centralisation et la proclamation des résultats provisoires et leur transmission au Conseil constitutionnel, pour les élections présidentielles et le référendum ;
- la centralisation et la proclamation des résultats pour les autres élections.

La Direction Générale de Services d'Appui au Processus Electoral (DGAPE) prévue aux alinéas ci-dessus regroupe tous les services administratifs intervenant dans l'organisation de l'élection et a pour mission de collaborer avec la CENI conformément aux dispositions de la présente loi. Elle est organisée par décret.

Article 4 : Outre ses attributions prévues aux articles ci-dessus, en concertation, le cas échéant avec les autorités compétentes, la CENI veille au respect du principe de l'égal accès de tous les candidats en compétition aux organes officiels de la presse écrite et audio-visuelle et peut adresser à ce titre toute remarque ou recommandation aux autorités compétentes.

Elle participe à l'information, et à l'éducation civique de la population en matière électorale.

La CENI prend les mesures nécessaires pour faciliter la mission des observateurs nationaux, et des observateurs internationaux invités en concertation avec les services diplomatiques compétents de l'Etat.

Article 5 : Dans l'exercice de ses fonctions, la CENI dispose d'une indépendance totale et ne reçoit aucune instruction d'aucune autorité ou institution, publique ou privée.

TITRE III : ORGANISATION ET FONCTIONNEMENT

Article 6 : La CENI est une autorité collégiale dirigée par un Comité directeur

de sept (7) membres nommés par décret du Président de la République, sur proposition de la Majorité et de l'Opposition.

Les membres proposés à la nomination par le Président de la République sont choisis de manière consensuelle parmi les personnalités figurant sur une liste de quatorze (14) membres établie à partir des propositions de la Majorité et de l'Opposition, à raison de sept (7) membres proposés par chaque groupe politique.

Le Comité directeur prend la dénomination de « Comité des sages ».

Les membres du Comité directeur de la CENI sont de nationalité mauritanienne. Ils sont âgés de quarante ans révolus au moins au jour de leur désignation et sont reconnus pour leur compétence, leur probité morale, leur honnêteté intellectuelle, leur impartialité et leur expérience.

Les membres du Comité directeur de la CENI sont désignés pour un mandat de cinq ans non renouvelable. Toutefois, si leur mandat vient à expiration après la publication du décret portant convocation des électeurs, ils ne sont remplacés qu'après la proclamation des résultats des élections correspondantes.

Article 7 : Le Comité directeur de la CENI est présidé par le doyen d'âge de ses membres.

Le Président du Comité directeur de la CENI prend le titre de « Président de la Commission Electorale Nationale Indépendante ».

Article 8 : Ne peuvent être membres Comité directeur de la CENI ou de ses structures :

- les membres du Gouvernement ;
- les magistrats en activité ;
- les personnes exerçant un mandat électif ;
- les autorités administratives ;
- les membres des cabinets ministériels ;
- les personnes inéligibles en vertu de la loi électorale ;
- les candidats aux élections contrôlées par la CENI ;
- les membres des instances dirigeantes des partis ou groupements politiques ;
- les membres des Forces Armées et de Sécurité en activité.
- les conjoints, les ascendants, les descendants ainsi que les beaux-parents jusqu'au deuxième degré des candidats à la Présidence de la République ;
- les conjoints, les ascendants, descendants et les beaux-parents jusqu'au

deuxième degré des candidats aux mandats parlementaires et municipaux.

Le Comité directeur de la CENI prend, s'il y a lieu, les mesures appropriées pour l'application de ces dispositions.

Article 9 : Sauf cas de flagrant délit, le Président et les membres de la CENI ne peuvent être poursuivis, recherchés, arrêtés, détenus ou jugés pour des opinions exprimées ou des actes commis dans l'exercice de leurs fonctions. La CENI peut lever cette immunité par une décision prise à la majorité des deux tiers (2/3) de ses membres.

Il ne peut être mis fin aux fonctions du Président et des membres de la CENI, avant l'expiration du mandat, que dans les cas suivants :

- à leur demande ;
- pour incapacité physique ou mentale, dûment constatée par un médecin désigné par le Conseil de l'Ordre des Médecins, sur demande du Comité directeur de la CENI ;
- pour partialité avérée ou manquement grave dûment établi à une obligation de sa fonction ;
- pour absence non justifiée à trois réunions statutaires consécutives.

Article 10 : Le Président et les membres du Comité directeur de la CENI prêtent serment devant le Conseil constitutionnel. Les membres des organes de démembrement prêtent serment devant le Tribunal de wilaya de leur ressort.

Le serment visé à l'alinéa précédent est ainsi libellé : "Je jure par Allah le Tout-puissant de bien et fidèlement remplir ma fonction, de l'exercer en toute impartialité, dans le respect des lois de la République Islamique de Mauritanie et de garder le secret des délibérations, même après la cessation de mes fonctions".

Le Président et les membres du Comité directeur de la CENI sont soumis à l'obligation de réserve et à l'obligation de discrétion dans l'exercice de leurs fonctions.

Au titre de leurs fonctions, le Président et les membres du Comité directeur de la CENI reçoivent respectivement des émoluments fixés par décret, en référence aux traitements afférents aux président et aux membres des institutions supérieures de l'Etat.

Article 11 : Lorsque le Comité directeur de la CENI, pour des raisons qui lui sont exclusivement imputables, constate qu'il n'est définitivement plus en

mesure de régler les affaires relevant des compétences de la CENI, portant ainsi atteinte au bon déroulement et à la transparence des élections, le Président de la République en prononce par décret la dissolution, après consultation de la Majorité et de l'Opposition.

La mesure de dissolution est susceptible de voies de recours de droit commun.

Il est procédé immédiatement à la nomination d'un nouveau Comité directeur, dans les formes prévues à l'article 6 ci-dessus.

Article 12 : La CENI adopte son Règlement intérieur à la majorité des deux tiers de ses membres. Le Règlement intérieur est publié au Journal Officiel.

Article 13 : Le Comité directeur est l'organe de conception, d'orientation et de décision de la CENI.

Les décisions du Comité directeur sont adoptées par consensus ou, à défaut, par vote, à la majorité des présents, dans les conditions prévues par le Règlement intérieur.

Les délibérations, avis, déclarations et proclamations de la CENI sont signés du Président et deux membres du Comité directeur qui n'ont pas été proposés à la nomination par le même groupe politique.

Article 14 : Le Président est le chef de l'administration de la CENI. Il a autorité sur l'ensemble du personnel technique et administratif. Il est ordonnateur du budget de la CENI. Il représente l'institution vis-à-vis des tiers et l'engage dans les limites des pouvoirs qui lui sont conférés.

En cas d'absence ou d'empêchement, le Président de la CENI est suppléé dans ses fonctions par le plus âgé des membres du Comité directeur.

Article 15 : La CENI comprend deux Chambres : une chambre juridique et une Chambre technique dont l'organisation et le fonctionnement sont précisés par le Règlement intérieur.

Dans le cadre de ses missions, la CENI se fait assister par des contrôleurs, des inspecteurs, et des experts choisis sur la base de la neutralité, de l'indépendance et de la compétence.

Article 16 : L'administration de la CENI est coordonnée par un secrétaire général désigné par délibération du Comité directeur, et choisi par un tirage au sort parmi deux propositions, dont l'une émane du Président du Comité

Directeur et l'autre du groupe dont la proposition n'est incluse dans celle du Président. Il est choisi parmi les cadres de haut niveau connus pour leur compétence, leur honnêteté et leur bonne moralité.

Il prête serment devant la chambre administrative de la Cour Suprême

Le Secrétaire Général a pour missions :

- la coordination de l'administration de la CENI ;
- dresser les procès-verbaux des réunions de la CENI ;
- la réception, la gestion et la conservation de la documentation relative aux élections ;
- l'information du public.

Il assure le secrétariat du Comité directeur de la CENI. A ce titre, il assiste, sans voix délibérative, aux réunions du Comité directeur et des Chambres de la CENI.

Article 17 : La CENI dispose dans les wilayas, moughataas et arrondissements, d'antennes régionales et locales dont les attributions, l'organisation et le fonctionnement sont déterminés par délibération du Comité directeur de la CENI.

Ces démembrements sont placés sous l'autorité de la CENI.

Les membres des antennes régionales et locales sont nommés, à l'occasion de chaque élection, par délibération du Comité Directeur de la CENI.

Leurs fonctions prennent fin quinze jours après la proclamation des résultats définitifs de l'élection correspondante. Toutefois s'il le juge utile, le Comité directeur de la CENI peut lui-même superviser des élections locales partielles.

L'inéligibilité des membres des instances régionales et locales de la CENI est limitée à la circonscription électorale de chaque candidat.

Les membres des instances régionales et locales de la CENI reçoivent des émoluments fixés par délibération du Comité directeur de la CENI.

TITRE IV : REGIME ADMINISTRATIF, FINANCIER ET COMPTABLE

Article 18 : La CENI recrute par contrat de travail le personnel dont elle a besoin conformément à la réglementation en vigueur.

A sa demande, l'Etat met à la disposition de la CENI les personnels administratifs et techniques nécessaires à l'accomplissement de sa mission.

Article 19 : L'organisation administrative interne de la CENI est prévue par l'organigramme, tel qu'approuvé par le Comité directeur de la CENI.

Article 20 : Le Comité directeur de la CENI siège en tant que commission des marchés compétente pour les marchés de toute nature de la CENI.

Article 21 : Les crédits nécessaires au fonctionnement de la CENI et de ses démembrements sont inscrits au Budget de l'Etat, sur proposition motivée du Comité directeur de la CENI.

Sur cette base, le Comité directeur approuve le budget de la CENI.

La comptabilité de la CENI est tenue suivant les règles de la comptabilité publique par un comptable nommé par le Comité directeur, sur une liste de cinq fonctionnaires de la catégorie A proposée par le ministre des Finances.

Les fonds alloués à la CENI sont soumis au contrôle exclusif de la Cour des Comptes.

En cas de dissolution de la CENI, ses biens sont transférés, à l'administration de l'Etat désignée à cet effet par le décret de dissolution.

TITRE V : RELATIONS AVEC LES ORGANES JURIDICTIONNELS, L'ADMINISTRATION ET LES TIERS

Article 22 : Sans préjudice des prérogatives du Conseil Constitution en la matière, la CENI est compétente en premier ressort en matière de contentieux électoral.

En conséquence, les litiges sont portés devant la CENI conformément aux indications suivantes :

- *Les décisions des antennes locales de la CENI (Arrondissements et Moughataas) sont susceptibles de recours devant la CENI de la Wilaya ;*

- *Les décisions la CENI de la Wilaya sont susceptibles de recours devant la CENI centrale ;*
- *Toutes les décisions la CENI centrale sont susceptibles de recours, selon le cas, devant le Conseil Constitutionnel ou la Cour Suprême.*

Les saisines des différents niveaux de la CENI doivent être effectuées par le requérant au plus tard 8 jours à compter de la notification ou de la publication de la décision incriminée, les instances concernées doivent rendre leur décisions au plus tard 8 jours à compter de la date de leur saisine.

Toutefois, pour les décisions de la CENI centrale, s'il y'a urgence ou absolue nécessité, le requérant peut saisir directement le Conseil Constitutionnel ou la Cour Suprême selon le cas.

Le Conseil Constitutionnel ou la Cour Suprême, selon le cas, statue en dernier ressort dans les 15 jours qui suivent sa saisine.

Exclusivement pour les résultats électoraux, les juridictions compétentes en matière électorale statuent sur les résultats dûment transmis par la CENI.

Lorsqu'il est saisi au contentieux, le juge compétent entend les observations de la CENI au sujet de la question litigieuse.

Article 23: La CENI veille à l'application de la loi électorale par les autorités administratives, les partis politiques, les candidats et les électeurs. Elle peut faire toute déclaration ou recommandation publique en ce sens.

Article 24 : La CENI exerce un rôle de conseil à l'égard de l'Administration et un rôle d'éducation à l'égard du citoyen.

Article 25 : Les autorités administratives, centrales ou territoriales et les autorités administratives décentralisées sont tenues de fournir à la CENI tous les renseignements et de lui communiquer tous les documents ou informations nécessaires à l'accomplissement de sa mission. La voie hiérarchique n'est pas opposable aux demandes de la CENI.

L'administration est tenue de porter à la connaissance de la CENI toute information relative au processus électoral.

Article 26 : L'Administration assure la sécurité du processus électoral et coordonne, le cas échéant, avec la CENI les mesures appropriées à cette fin.

Article 27 : La CENI peut, sur une question déterminée, entendre toute personne dont elle juge l'avis utile à l'accomplissement de sa mission.

Article 28: La CENI se saisit, soit de sa propre initiative, soit sur saisine des partis politiques ou des groupements des partis politiques ou des candidats ou de

leurs mandataires de toute question susceptible d'avoir un impact sur le scrutin ou de toute réclamation.

Article 29 : A l'issue de chaque scrutin, la CENI adresse au Président de la République un rapport circonstancié comportant le bilan de son activité, ses observations sur le déroulement des opérations électorales et les recommandations et propositions de réformes qui lui paraissent opportunes à ce sujet.

Ce rapport est rendu public par la CENI dans un délai de trois mois au plus tard.

Article 30: La CENI informe l'opinion publique de ses activités et de ses décisions par voie de presse ou par toute autre voie jugée utile.

La CENI peut tenir des réunions avec les partis politiques légalement constitués, soit à son initiative soit à la demande de ces derniers.

La CENI assiste aux rencontres entre les partis politiques et l'Administration, ayant un rapport avec le processus électoral.

Elle reçoit copie des correspondances échangées entre eux dans le même cadre.

TITRE VI : DISPOSITIONS FINALES

Article 31: Des décrets fixeront, en tant que de besoin, les modalités d'application de la présente loi.

Article 32 : Sont abrogées la loi n°2009-017 du 5 mars 2009 portant institution de la CENI ainsi que toutes autres dispositions antérieures contraires à la présente loi et notamment les dispositions contraires de :

- l'ordonnance n° 91-027 du 7 octobre 1991 portant loi organique relative à l'élection du Président de la République, modifiée ;
- l'ordonnance n° 91-028 du 7 octobre 1991 portant loi organique relative à l'élection des députés à l'Assemblée nationale, modifiée ;
- l'ordonnance n° 91-029 du 7 octobre 1991 portant loi organique relative à l'élection des sénateurs, modifiée ;
- l'ordonnance n° 87-289 du 20 octobre 1987, modifiée, abrogeant et remplaçant l'ordonnance n° 86-134 du 13 août 1986 instituant les communes.

Article 33 : La présente loi organique sera exécutée comme loi de l'Etat et publiée au Journal Officiel de la République Islamique de Mauritanie.

Nouakchott, le 12 avril 2012

Mohamed Ould Abdel Aziz

Le Premier Ministre

Dr. Moulaye Ould Mohamed Laghdaf

Le Ministre de l'Intérieur et de la Décentralisation

Mohamed Ould Boilil

REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE

Honneur – Fraternité – Justice
PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE

VISA : DGLTE.JO

Loi organique n° 2012- 028 modifiant certaines dispositions de l'ordonnance n° 91-027 du 7 octobre 1991, modifiée, relative à l'élection du Président de la République

L'Assemblée Nationale et le Sénat ont adopté ;

Le Conseil Constitutionnel a déclaré conforme à la Constitution ;

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Article Premier : Les dispositions des articles 12 (nouveau), 14 (nouveau) et 16 (nouveau) de l'ordonnance n° 91-027 du 7 octobre 1991, modifiée, relative à l'élection du Président de la République, sont abrogées et remplacées par les dispositions suivantes :

***Article 12** (nouveau) : Le scrutin est ouvert sur convocation du Président de la République. Le collège électoral est convoqué par décret publié au moins soixante (60) jours calendaires avant le scrutin.*

Le scrutin ne dure qu'un jour. Il est ouvert et clos aux jours et heures fixés par le décret de convocation du collège électoral.

Les membres des forces Armées et de sécurité sont inscrits sur la liste électorale et votent le jour précédant le jour du scrutin fixé dans le décret convoquant le collège électoral.

Il est procédé immédiatement et sans désenclaver au dépouillement de l'ensemble du scrutin à l'expiration du temps imparti au vote conformément à la réglementation en vigueur. Le dépouillement est public.

L'autorité publique chargée de l'organisation de l'élection ci-après dénommée « Commission électorale nationale indépendante », en abrégé « CENI » exerce, pour les élections présidentielles, ses attributions conformément aux dispositions la régissant.

Article 14 (nouveau) : *Le Président de la République est élu pour cinq (5) ans au suffrage universel direct. Il est élu à la majorité absolue des suffrages exprimés. Si celle-ci n'est pas obtenue au premier tour du scrutin par l'un des candidats, il est procédé, dans les quinze jours, à un second tour. Seuls peuvent s'y présenter les deux candidats qui, restés en compétition, ont recueilli le plus grand nombre de suffrages au premier tour.*

Article 16 (nouveau) : *Le Conseil Constitutionnel étudie les cas litigieux après avoir entendu les observations de la Commission électorale nationale indépendante (CENI) au sujet des questions qui lui sont soumises.*

Tout candidat peut présenter, par requête écrite adressée au Président du Conseil Constitutionnel, une réclamation concernant la régularité du scrutin ou du dépouillement.

Le Conseil Constitutionnel inscrit l'affaire dont il est saisi et statue dans les huit (8) jours de sa saisine.

Article 2 : *Sont abrogées toutes dispositions antérieures contraires à la présente loi.*

Article 3 : La présente loi organique sera exécutée comme loi de l'Etat et publiée au Journal Officiel de la République Islamique de Mauritanie.

Nouakchott, le 12 avril 2012

Mohamed Ould Abdel Aziz

Le Premier Ministre

Dr. Moulaye Ould Mohamed Laghdaf

Le Ministre de l'Intérieur et de la Décentralisation

Mohamed Ould Boilil

REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE

Honneur – Fraternité – Justice

PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE

VISA : DGLTE.JO

Loi organique n° 2012- 029 modifiant certaines dispositions de l'ordonnance n°91-028 du 7 octobre 1991, modifiée, portant loi organique relative à l'élection des députés à l'Assemblée nationale

L'Assemblée Nationale et le Sénat ont adopté ;

Le Conseil Constitutionnel a déclaré conforme à la Constitution ;

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Article Premier : Les dispositions des articles 2, 3 (nouveau), 6, 7, 15, 16 (nouveau), 17 (nouveau), 18 (nouveau), 20, 22 (nouveau), 24 (nouveau) et 25 (nouveau) de l'ordonnance n° 91-028 du 7 octobre 1991, modifiée, portant loi organique relative à l'élection des députés à l'Assemblée nationale, sont abrogées et remplacées par les dispositions suivantes :

Article 2 (nouveau) : *Les pouvoirs de l'Assemblée Nationale prennent fin à l'ouverture de la session ordinaire du mois d'Octobre à la cinquième année qui suit son mandat.*

A l'exception des cas de dissolution, les élections générales ont lieu dans les soixante (60) jours précédant la fin des pouvoirs de l'Assemblée Nationale.

Article 3 (nouveau) : *Le nombre des membres de l'Assemblée Nationale est fonction du nombre d'habitants de la circonscription électorale. Il est de :*

- un député, pour les circonscriptions électorales dont le nombre d'habitants est inférieur ou égal à 31.000 habitants ;

- deux députés, dans les circonscriptions électorales dont le nombre d'habitants est supérieur à 31.000 habitants ;
- trois députés, dans les circonscriptions électorales dont le nombre d'habitants est supérieur à 90 000 habitants ;
- quatre députés, dans les circonscriptions électorales dont le nombre d'habitants est supérieur à 120 000 habitants ;
- dix-huit députés pour la circonscription électorale unique de Nouakchott.
- vingt députés élus sur une liste nationale ;
- vingt députées élues sur une liste nationale réservée aux femmes.

Les sièges sont répartis par circonscription électorale conformément au tableau annexé à la présente loi.

-

Article 6 (nouveau) : *Les cas d'inéligibilité absolue sont les suivants :*

- les personnes privées de leurs droits civils et politiques ;
- les personnes qui ont été condamnées pour corruption ou fraude électorale ;
- les faillis non réhabilités ou les personnes en liquidation judiciaire ;
- les personnes naturalisées depuis moins de dix ans.

Les cas d'inéligibilité relative sont les suivants :

- les membres des forces armées et de sécurité en service ;
- les fonctionnaires d'autorité servant dans la région à laquelle appartient la circonscription;
- les magistrats ;
- l'inspecteur général et les inspecteurs d'Etats et, en général, les fonctionnaires chargés d'une mission de contrôle administratif interne ;
- le président et les membres de l'autorité publique chargée de l'organisation de l'élection, ci-après dénommée « Commission Electorale nationale indépendante », en abrégé « CENI » ;
- le président et les membres de la Haute Autorité de la Presse et de l'Audiovisuel (HAPA) ;
- le Médiateur de la République ;
- le président et les membres des institutions chargées de la

régulation des services ;

- toute personne chargée par ses fonctions de la tutelle municipale ou susceptible d'en être chargée par délégation ;

- le Trésorier général ;

- le directeur des Impôts ;

- le directeur des douanes ;

- le directeur des domaines ;

- les fonctionnaires chargés par leurs fonctions de la tenue et du contrôle des comptes de la commune ;

- les directeurs des services régionaux de l'Etat et des établissements publics, dans le ressort des circonscriptions dans lesquelles ils exercent ou ont exercé leurs fonctions depuis moins de six mois.

Article 7 (nouveau) *Sera déchu de plein droit de la qualité de membre de l'Assemblée nationale celui dont l'inéligibilité se révélera après la proclamation des résultats et l'expiration du délai pendant lequel elle peut être contestée ou qui, pendant la durée de son mandat, se trouvera dans l'un des cas d'inéligibilité prévus par la loi.*

La déchéance est constatée par le Conseil constitutionnel à la requête du bureau de l'Assemblée nationale ou ministre de la Justice, ou, en outre, en cas de condamnation postérieure à l'élection, du ministère public près la juridiction qui a prononcé la condamnation.

Article 15 (nouveau) : *Les déclarations de candidature sont déposées auprès du représentant local de la Commission Electorale Nationale Indépendante (CENI), après versement de la caution prévue à l'article 22 entre le 45^{ème} et le 30^{ème} jour précédant le scrutin. Reçu provisoire de déclaration en est délivré.*

Un registre spécial est tenu pour l'enregistrement de toutes les déclarations de candidatures reçues avec l'indication de la date et de l'heure de leur réception.

Pour les scrutins de liste nationale, les candidatures sont reçues au siège de la CENI.

Les déclarations de candidature sont reçues par la CENI ou son représentant local qui, après validation, délivre un récépissé définitif.

Les noms des candidats auxquels un récépissé définitif a été délivré sont portés à la connaissance des électeurs par voie d'affiche. Aucun retrait de candidature n'est admis après cette publication.

Toutefois, en cas de décès du candidat, son suppléant devient candidat et peut

désigner un nouveau remplaçant.

Lorsqu'un remplaçant décède la même période, le candidat peut désigner un nouveau remplaçant.

Article 16 (nouveau) : La CENI apprécie la validité des déclarations de candidature au plus tard le 25^{ème} jour précédant le scrutin.

Les décisions de la CENI sont susceptibles de recours dans un délai maximum de cinq (5) jours devant le Conseil Constitutionnel qui statue sans délai.

Article 17 (nouveau) : Le vote a lieu par circonscription électorale.

Sauf pour les scrutins de listes nationales et de la wilaya de Nouakchott qui constitue une circonscription électorale unique, la circonscription électorale est la moughataa.

Article 18 (nouveau) : Les électeurs sont convoqués par décret qui fixe la date et l'heure du scrutin. La publication du décret doit se faire au moins soixante dix jours avant les élections.

Le scrutin ne dure qu'un seul jour. Il est ouvert et clos aux jours et heures fixes par le décret de convocation des électeurs.

Les membres des forces Armées et de sécurité sont inscrits sur la liste électorale et votent le jour précédant le jour du scrutin fixé dans le décret convoquant le collège électoral.

Il est procédé immédiatement et sans désenclaver au dépouillement de l'ensemble du scrutin à l'expiration du temps imparti au vote conformément à la réglementation en vigueur. Le dépouillement est public.

Article 20 (nouveau) : La CENI veille à la régularité et au bon déroulement des opérations électorales, elle organise les bureaux de vote et les opérations de dépouillement et en proclame les résultats.

Article 22 (nouveau) : Les candidatures sont faites au nom des partis politiques légalement reconnus. La déclaration de candidature est libellée sur papier- à-entête du parti politique. Elle doit être signée par les candidats eux-mêmes en présence du représentant local de la CENI et comporte :

- 1- le cas échéant, le titre donné à la liste;
- 2- les noms, prénoms, âges et domiciles des candidats ;
- 3- le nom du représentant appelé mandataire.

Tout candidat à l'élection des députés devra déposer au Trésor Public une caution de 20.000 ouguiyas.

Cette caution ne sera remboursée qu'au profit des candidats ou listes ayant totalisé plus de 5% des suffrages exprimés.

Article 24 (nouveau) : *Le scrutin uninominal sera à un tour si l'un des candidats obtient la majorité absolue des suffrages exprimés. Si au premier tour, aucun candidat n'a recueilli la majorité absolue des suffrages exprimés, il est procédé à un second tour deux semaines plus tard.*

Ne pourront se présenter au second tour que les deux candidats ayant obtenu le plus grand nombre de voix. En cas d'égalité des voix, le plus âgé des candidats est retenu pour le deuxième tour.

Au second tour du scrutin la majorité relative suffit.

En cas d'égalité des voix, le plus âgé des candidats est élu.

Article 25 (nouveau) : *Dans les circonscriptions électorales ayant deux sièges à pourvoir, le scrutin sera à un tour si l'une des listes obtient la majorité absolue des suffrages exprimés ; cette liste remporte, dans ce cas, les deux sièges.*

Si au premier tour, aucune liste n'a recueilli la majorité absolue des suffrages exprimés, il est procédé à un second tour deux semaines plus tard.

Ne pourront se présenter au second tour que les deux listes ayant obtenu le plus grand nombre de suffrages.

La liste qui obtient la majorité des suffrages exprimés obtient les deux sièges.

Dans les circonscriptions électorales ayant plus de deux sièges, le scrutin sera un scrutin de liste à la représentation proportionnelle à un tour. La répartition des sièges à pourvoir se fait à la représentation proportionnelle avec utilisation du quotient électoral et attribution des restes des sièges selon le système du plus fort reste des voix obtenues par les listes.

Le quotient électoral est obtenu en divisant le nombre total de suffrages exprimés par le nombre de députés à élire. Chaque liste obtient un nombre de députés correspondant au nombre de fois ce quotient est contenu dans le nombre de voix qu'elle a obtenues.

Le siège restant est attribué à la liste qui aura obtenu le plus fort reste des suffrages exprimés.

Les candidats élus au scrutin de liste sont déclarés élus selon l'ordre d'inscription sur les listes.

Article 2 : Sont abrogées toutes dispositions antérieures contraires et notamment celles de l'ordonnance n° 91-028 du 7 octobre 1991, modifiée, portant loi organique relative à l'élection des députés à l'Assemblée Nationale.

Article 3 : La présente loi organique sera exécutée comme loi de l'Etat et publiée au Journal Officiel de la République Islamique de Mauritanie.

Nouakchott, le 12 avril 2012

Mohamed Ould Abdel Aziz

Le Premier Ministre

Dr. Moulaye Ould Mohamed Laghdaf

Le Ministre de l'Intérieur et de la Décentralisation

Mohamed Ould Boilil

**ANNEXE DE L'ARTICLE 3 DE L'ORDONNANCE N° 91.028 DU 7 OCTOBRE 1991
MODIFIEE**

TABLEAU DE REPARTITION DES SIEGES A L'ASSEMBLEE NATIONALE

WILAYA	CIRCONSCRIP. ELECTORALES	Nbre de sièges	WILAYA	CIRCONSCRIP. ELECTORALES	Nbre de sièges
HODH EL CHARGHI	Bassiknou	2	ADRAR	Chinguetti	1
	Oualata	1		Ouadane	1
	Néma	2		Aoujeft	1
	Amourj	3		Atar	2
	Djigueni	2			
	Timbédra	2			
	N'beïket	1			
	Lahwach				
HODH EL GHARBI	Tamchkett	2	DAKHLETNOUADHIBOU	Nouadhibou	3
	Aioun	2			
	Tintane	2			
	Kobeni	3			
ASSABA	Boumeïd	1	TAGANT	Moudjéria	2
	Gerou	2		Tichit	1
	Kiffa	3		Tidjikja	2
	Barkéol	2			
	Kankossa	2			
GORGOL	Monguel	2	GUIDIMAGHA	Ould Yengé	2
	Kaédi	3		Sélibaby	4
	Maghama	2			
	M'bout	3			
BRAKNA	Bababe	2	TIRIS ZEMMOUR	Zouératt	2
	M'bagne	2		F'dérik	1
	Aleg	2		Bir-	1
	Boghé	2		Moghren	
	Maghta-lahjar	2			
TRARZA	Ouad Naga	2	INCHIRI	Akjoujt	1
	Méderdra	2			
	Keur Macéne	2			
	Rosso	2	NOUAKCHOTT	Nouakchott	18
	Boutilimit	2			
	R'kiz	2			
Liste Nationale					20
Liste Nationale des Femmes					20
TOTAL					146

REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE

Honneur – Fraternité – Justice
PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE

VISA : DGLTE.JO

Loi organique n° 2012- 030 portant modification de certaines dispositions de l'ordonnance n°91-029 du 7 octobre 1991 portant loi organique relative à l'élection des sénateurs

L'Assemblée Nationale et le Sénat ont adopté ;

Le Conseil Constitutionnel a déclaré conforme à la Constitution ;

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Article Premier : Les dispositions des articles 1^{er}, 2, 6 (nouveau), 7 (nouveau), 9 (nouveau), 10 (nouveau), 13 (nouveau), 15 (nouveau) et 17 de l'ordonnance n° 91-029 du 7 octobre 1991 portant loi organique relative à l'élection sénateurs, modifiée, sont abrogées et remplacées par les dispositions suivantes :

Article 1^{er} (nouveau) : *Le Sénat est composé de 57 membres, 54 sénateurs représentant les collectivités locales des moughataas et 3 sénateurs représentant les mauritaniens établis à l'étranger.*

Les sénateurs sont élus pour un mandat de six (6) ans.

Article 2 : (nouveau) : *Le Sénat est renouvelable par tiers (1/3) tous les deux ans. A cet effet les Sénateurs sont répartis en fonction des Moughataas de chaque Wilaya et des circonscriptions extérieures des sénateurs de l'étranger selon l'ordre alphabétique en trois séries A, B et C, d'importance approximativement égale et ce conformément au tableau annexé à la présente loi.*

Le tirage au sort entre les trois séries est effectué en séance plénière par le bureau du Sénat 90 jours au moins avant le jour du scrutin du premier renouvellement partiel du Sénat. Un tirage au sort est effectué entre les deux séries restantes, dans les mêmes

conditions, 90 jours au moins avant le jour du scrutin du 2ème renouvellement partiel du Sénat.

Dans chaque série, le mandat des sénateurs commence à l'ouverture de la session ordinaire du mois d'Avril qui suit leur élection, date à laquelle expire le mandat des sénateurs antérieurement en fonction.

L'élection des sénateurs a lieu dans les soixante jours qui précèdent la date du début de leur mandat.

Article 6 (nouveau) : *Les sénateurs sont élus par un collège électoral composé des conseillers municipaux de leurs circonscriptions électorales.*

Pour l'élection des sénateurs, la moughataa est la circonscription électorale.

Le vote a lieu dans le chef-lieu de la moughataa.

Article 7 (nouveau) : *Les électeurs sont convoqués par décret qui fixe la date et l'heure du scrutin.*

La publication du décret doit se faire au moins soixante-dix jours avant les élections. Le scrutin ne dure qu'un seul jour. Il est ouvert et clos aux jours et heures fixés par le décret de convocation des électeurs.

Article 9 (nouveau) : *Les candidatures sont faites au nom des partis politiques légalement reconnus.*

Les partis politiques sont tenus de présenter la candidature d'une femme au moins dans une circonscription électorale sur quatre.

La déclaration de candidature est libellée sur papier- à-entête du parti politique. Elle doit être signée par les candidats eux-mêmes en présence du représentant local de l'autorité publique chargée de l'organisation de l'élection, ci-après dénommée « Commission Electorale nationale Indépendante », en abrégé « CENI », et comporte les noms, prénoms, âges, lieu de naissance et domiciles des candidats et de leurs suppléants.

Le sénateur qui démissionne de son parti en cours de mandat perd

ipso facto son siège. Il est procédé à son remplacement dans les formes prévues par la loi.

Tout candidat à l'élection des sénateurs devra déposer au Trésor Public une caution de 20.000 ouguiyas.

Cette caution ne sera remboursée qu'au profit des candidats ayant totalisé plus de 5% des suffrages exprimés.

Article 10 (nouveau) : Les sénateurs sont élus au scrutin majoritaire uninominal à deux (2) tours.

Le scrutin sera à un tour si l'un des candidats obtient la majorité absolue des suffrages exprimés.

Si, au premier tour, aucun candidat n'a recueilli la majorité absolue des suffrages exprimés, il sera procédé à un second tour. Ne pourront se présenter au second tour que les deux candidats ayant obtenu le plus grand nombre de suffrages.

Au second tour du scrutin, la majorité relative suffit.

En cas d'égalité des suffrages, le plus âgé des candidats est élu.

Article 13 (nouveau) : Le bureau de vote dans chaque circonscription électorale est composé d'un président et deux assesseurs désignés par la CENI.

Seuls les membres du bureau de vote, les électeurs composant le collège électoral de la circonscription, les candidats ou leurs représentants ont accès à la salle de vote.

Le bureau de vote statue sur toutes les difficultés et contestations qui peuvent s'élever au cours de l'élection. Le dépouillement a lieu immédiatement sans désenclaver.

Les résultats du scrutin sont communiqués par le bureau de vote à la CENI qui proclame les résultats.

Article 15 (nouveau) : Les sénateurs dont le siège devient vacant, pour quelque cause que ce soit, sont remplacés par les personnes élues en même temps qu'eux, à cet effet.

Article 17 (nouveau) : *Le mandat des personnes ayant remplacé dans les conditions prévues aux articles 15 et 16 ci-dessus, les sénateurs dont le siège était devenu vacant, expire à la date du renouvellement de la série.*

Article 2 : Sont abrogées toutes dispositions antérieures contraires et notamment celles de l'ordonnance n° 91-029 du 7 octobre 1991 portant loi organique relative à l'élection des sénateurs, modifiée.

Article 3 : La présente loi organique sera exécutée comme loi de l'Etat et publiée au Journal Officiel de la République Islamique de Mauritanie.

Nouakchott, le 12 avril 2012

Mohamed Ould Abdel Aziz

Le Premier Ministre

Dr. Moulaye Ould Mohamed Laghdaf

Le Ministre de l'Intérieur et de la Décentralisation

Mohamed Ould Boilil

**ANEXE DE L'ARTICLE 2 (NOUVEAU) DE L'ORDONNANCE N° 91- 029 DU 7 OCTOBRE 1991
PORTANT LOI ORGANIQUE RELATIVE A L'ELECTION DES SENATEURS MODIFIEE**

TABLEAU DE REPARTITION DES SIEGES AU SENAT

WILAYA	SERIE A	SERIE B	SERIE C
HODH EL CHARGHI	<i>BASSIKNOU AMOURJ</i>	<i>DJIGUENI OUALATA</i>	<i>NEMA TIMBEDRA DHAR</i>
HODH EL GHARBI	<i>TINTANE</i>	<i>KOBENI TAMCHKETT</i>	<i>AIOUN</i>
ASSABA	<i>BARKÉOL</i>	<i>BOUMDEID KANKOSSA</i>	<i>KIFFA GEROU</i>
GORGOL	<i>KAEDI</i>	<i>M'BOU</i>	<i>MONGUEL MAGHAMA</i>
BRAKNA	<i>ALEG</i>	<i>BABABE MAGHTA-LAHJAR</i>	<i>M'BAGNE BOGHÉ</i>
TRARZA	<i>BOUTILIMIT OUAD NAGA</i>	<i>KEUR MACÉNE MÉDERDRA</i>	<i>ROSSO R'KIZ</i>
ADRAR	<i>AOUJEFT</i>	<i>ATAR</i>	<i>OUADANE CHINGUETTI</i>
DAKHLET- NOUADHIBOU	<i>NOUDHIBOU</i>		
TAGANT	<i>MOUDJERIA</i>	<i>TIDJIKJA</i>	<i>TICHIT</i>
GUIDIMAGHA	<i>OULD YENGE</i>	<i>SELIBABY</i>	
TIRIS-ZEMMOUR	<i>BIR-MOGHREIN</i>	<i>ZOUÉRATT</i>	<i>F'DÉRIK</i>
INCHIRI	<i>AKJOUJT</i>		
NOUAKCHOTT	<i>DAR-NAIM KSAR EL MINA</i>	<i>SEBKHA ARARAFAT RYAD</i>	<i>TOUJOUNINE TEYARET TEVRAGH-ZEINA</i>
CIRCONSCRIPTIONS EXTERIEURES DES SENATEURS REPRESENTANT LES MAURITANIENS ETABLIS A L'ETRANGER	<i>AFRIQUE SUBSAHARIENNE</i>	<i>EUROPE ET AUTRES PAYS</i>	<i>MONDE ARABE</i>

REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE

Honneur – Fraternité – Justice
PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE

VISA : DGLTE.JO

Loi organique n° 2012- 031 modifiant certaines dispositions de la loi organique n° 94 - 011 du 15 février 1994 relative à l'élection des sénateurs représentant les mauritaniens établis à l'étranger

L'Assemblée Nationale et le Sénat ont adopté ;

Le Conseil Constitutionnel a déclaré conforme à la Constitution ;

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Article Premier : Les dispositions des articles 6, 7, 8 et 14 de la loi organique n° 94 - 011 du 15 février 1994 relative à l'élection des sénateurs représentant les mauritaniens établis à l'étranger, sont abrogées et remplacées par les dispositions suivantes :

***Article 6 (nouveau)** : Les candidatures sont faites au nom des partis politiques légalement reconnus. La déclaration de candidature est libellée sur papier- à-entête du parti politique. Elle doit être signée par les candidats eux-mêmes en présence du représentant local de l'autorité publique chargée de l'organisation de l'élection, ci-après dénommée « Commission Electorale nationale Indépendante », en abrégé « CENI ».*

Le sénateur qui démissionne de son parti en cours de mandat perd ipso facto son siège. Il est procédé à son remplacement dans les formes prévues par la loi.

Les déclarations de candidatures sont déposées entre le 30^{ème} et le 20^{ème} jour précédant le jour du scrutin, auprès de la CENI, après versement au Trésor Public d'une caution de 20.000 ouguiyas.

Cette caution ne sera remboursée qu'au profit des candidats ayant totalisé plus de 5% des suffrages exprimés. Reçu provisoire de déclaration en est délivré.

Un registre spécial est tenu pour l'enregistrement de toutes les déclarations de candidatures reçues avec l'indication de la date et de l'heure de leur réception.

Article 7 (nouveau) : *La CENI statue sur la validité des candidatures au plus tard 18 jours avant le scrutin et en délivre récépissé définitif.*

Les décisions de la CENI sont susceptibles de recours dans un délai maximum de 48 heures devant le Conseil Constitutionnel qui statue dans les 48 heures.

Article 8 (nouveau) : *La CENI porte à la connaissance du collège électoral, par voie d'affiches et de presse, les noms des candidats auxquels un récépissé définitif a été délivré. Aucun retrait de candidature n'est admis après cette publication.*

Toutefois, en cas de décès du candidat, son suppléant devient candidat et peut désigner un nouveau remplaçant. Lorsqu'un remplaçant décède pendant la même période le candidat peut désigner un nouveau remplaçant.

Article 14 (nouveau) : *Le bureau de vote est constitué du bureau de Sénat, élargi à deux assesseurs désignés par la CENI.*

Seuls les membres du bureau de vote, les électeurs composant le collège électoral, les candidats ou leur représentant ont accès à la salle de vote.

Le bureau de vote statue à la majorité absolue sur toutes les difficultés et contestations qui peuvent s'élever au cours de l'élection. Le dépouillement a lieu immédiatement et sans désemparer.

Le bureau de vote établit le procès-verbal des opérations de vote en trois exemplaires.

Le premier exemplaire est adressé au Président du Conseil Constitutionnel, le deuxième à la CENI et le troisième est déposé au secrétariat du Président du Sénat.

La CENI proclame les résultats définitifs dès leur réception.

Article 2 : Sont abrogées toutes dispositions antérieures contraires et notamment celles de la loi organique n° 94 - 011 du 15 février 1994 relative à l'élection des sénateurs représentant les mauritaniens établis à l'étranger.

Article 3 : La présente loi organique sera exécutée comme loi de l'Etat et publiée au Journal Officiel de la République Islamique de Mauritanie.

Nouakchott, le 12 avril 2012

Mohamed Ould Abdel Aziz

Le Premier Ministre

Dr. Moulaye Ould Mohamed Laghdaf

Le Ministre de l'Intérieur et de la Décentralisation

Mohamed Ould Boilil

REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE

Honneur – Fraternité – Justice

PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE

VISA : DGLTE.JO

Loi organique n° 2012- 032 modifiant certaines dispositions de l'ordonnance n°87-289 du 20 octobre 1987 abrogeant et remplaçant l'ordonnance n° 86-134 du 13 août 1986 instituant les communes

L'Assemblée Nationale et le Sénat ont adopté ;

Le Conseil Constitutionnel a déclaré conforme à la Constitution ;

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Article Premier : Les dispositions des articles 36 (nouveau), 106, 110 111, 112, 113 (nouveau), 114, 115, 117, 118, 119 (nouveau), 123 (nouveau) et 133 de l'ordonnance n°87-289 du 20 octobre 1987 abrogeant et remplaçant l'ordonnance n° 86-134 du 13 août 1986 instituant les communes, modifiée, sont abrogées et remplacées par les dispositions suivantes :

Article 36 (nouveau) : *Le maire est élu au suffrage universel direct. Il est obligatoirement le premier inscrit sur la liste candidate ayant obtenu la majorité des voix à l'élection.*

Article 106 (nouveau) : *Une carte électorale est délivrée à tout électeur inscrit sur la liste électorale sur présentation de la carte d'identité nationale.*

Les cartes électorales, une fois établies sont distribuées dans la commune par l'autorité publique chargée de l'organisation des élections

ci-après dénommée « Commission Electorale nationale Indépendante », en abrégé « CENI ».

Elles doivent comporter obligatoirement :

- *les noms, prénoms, date et lieu de naissance ainsi que la résidence de l'électeur ;*
- *le numéro d'inscription de l'électeur sur la liste électorale de la localité où l'électeur doit voter ;*
- *un emplacement où est indiqué le bureau de vote où l'électeur doit voter.*

Article 110 (nouveau) : *Les cas d'inéligibilité absolue sont les suivants :*

- *les personnes privées de leurs droits civiques ;*
- *les personnes qui ont été condamnées pour corruption ou fraude électorale ;*
- *les personnes en faillite ou en liquidation judiciaire ;*
- *les personnes naturalisées depuis moins de cinq ans ;*
- *les personnes qui ont été déclarées démissionnaires pour avoir refusé de remplir l'une de leurs fonctions résultant de leur mandat électif.*

Dans ce dernier cas, l'inéligibilité court pour une période de trois ans.

Les cas d'inéligibilité relative sont les suivants :

- *les membres des forces armées et de sécurité en service actif ;*
- *les fonctionnaires d'autorité servant dans la région à laquelle appartient la commune ;*
- *les magistrats ;*
- *l'inspecteur général et les inspecteurs d'Etats et, en général, les fonctionnaires chargés d'une mission de contrôle administratif interne ;*
- *le président et les membres de la CENI ;*
- *le président et les membres de la Haute Autorité de la Presse et de l'Audiovisuel (HAPA) ;*
- *le Médiateur de la République ;*
- *le président et les membres des institutions chargées de la régulation des services ;*
- *toute personne chargée par ses fonctions de la tutelle municipale ou susceptible d'en être chargée par délégation ;*
- *le Trésorier général ;*

- le directeur des Impôts ;
- le directeur des douanes ;
- le directeur des domaines ;
- les fonctionnaires chargés par leurs fonctions de la tenue et du contrôle des comptes de la commune ;
- les directeurs des services régionaux de l'Etat et des établissements publics, dans le ressort des circonscriptions dans lesquelles ils exercent ou ont exercé leurs fonctions depuis moins de six mois ;
- les agents salariés de la commune.

Il est interdit aux fonctionnaires et agents prévus à l'alinéa ci-dessus d'exercer toute activité politique, de participer aux campagnes électorales, aux réunions politiques, de prendre des positions publiques et d'utiliser les moyens de l'Etat et des personnes publiques à des fins électorales ou politiques.

Toutefois, pour les directeurs des services régionaux de l'Etat et des établissements publics, et les agents salariés des communes, l'interdiction d'exercer toute activité politique, ou de participer aux réunions politiques ne s'applique que pendant les périodes électorales et dans le ressort de la circonscription où ils exercent leurs fonctions.

En cas d'infraction aux dispositions de l'alinéa précédent, ces personnes seront punies des sanctions pénales prévues à l'article 131, alinéa 3 ci-dessous.

Article 111 (nouveau) : *Les fonctions de conseiller municipal sont incompatibles avec les fonctions énumérées à l'article 110, alinéa 3 ci-dessus.*

Nul ne peut être membre de plusieurs conseils municipaux.

Article 112 (nouveau) : *Tout conseiller municipal se trouvant dans l'un des cas d'inéligibilité ou d'incompatibilité visés aux articles 110 et 111 ci-dessus est considéré comme démissionnaire de fait par l'autorité de tutelle, sauf recours à la Chambre administrative de la Cour suprême.*

Article 113 (nouveau) : *Les candidatures sont faites au nom des partis politiques légalement reconnus. La déclaration de candidature est libellée*

sur papier- à-entête du parti politique. Elle doit être signée par les candidats eux-mêmes en présence du représentant local de la CENI et comporte :

- 1- le cas échéant, le titre donné à la liste;*
- 2- les noms, prénoms, âges et domiciles des candidats ;*
- 3- le nom du représentant appelé mandataire.*

*Le conseiller municipal qui démissionne de son parti en cours de mandat perd **ipso facto** son siège. Il est procédé à son remplacement dans les formes prévues par la loi.*

Chaque parti présentant une liste candidate doit choisir une seule couleur d'impression de ses bulletins, affiches et circulaires différente des couleurs des listes présentées par les autres partis. Au cas où le parti politique concerné a plusieurs couleurs ou logos, il choisira le plus dominant. Couleurs et signes ne doivent en aucun cas rappeler l'emblème national.

Article 114 (nouveau) : *Les listes ainsi constituées sont déposées auprès du représentant local de la CENI, après versement des cautions au Trésor Public, entre le soixantième jour et le cinquantième jour précédant le scrutin.*

Un récépissé provisoire est délivré après versement des cautions.

Un registre spécial est tenu pour l'enregistrement de toutes les listes reçues avec l'indication de la date et de l'heure de leur réception.

Après validation, un récépissé définitif est délivré par la CENI.

Les noms des candidats auxquels un récépissé définitif a été délivré sont immédiatement portés à la connaissance des électeurs par voie d'affiche. Aucun retrait de candidature n'est admis après ce dépôt.

Toutefois, en cas de décès, le mandataire de la liste est tenu de la compléter avant l'ouverture du scrutin.

Article 115 (nouveau) : *La CENI est chargée de contrôler la validité des listes candidates avant le quarantième jour précédant l'élection.*

Les décisions de la CENI sont susceptibles de recours dans un délai maximum de huit jours devant la Cour Suprême qui statue en dernier ressort.

Article 117 (nouveau) : *La CENI veille à la régularité et au bon déroulement des opérations électorales, elle organise les bureaux de vote et les opérations de dépouillement et en proclame les résultats.*

Article 118 (nouveau) : *Tout mandataire d'une liste candidate a le droit d'arguer de la nullité des opérations électorales. La réclamation doit être déposée auprès de la CENI au plus tard huit jours après la proclamation des résultats. Celle-ci statue dans un délai de huit jours à compter de sa saisine.*

Ses décisions sont susceptibles de recours en dernier ressort près de la cour Suprême, qui doit statuer dans un délai de 30 jours à compter de sa saisine.

Article 119 (nouveau) : *Les électeurs sont convoqués par décret.*

La publication du décret doit se faire au moins 70 jours avant les élections.

Le scrutin ne dure qu'un seul jour. Il est ouvert et clos aux heures fixées par le décret de convocation des électeurs.

Les membres des forces Armées et de sécurité sont inscrits sur la liste électorale et votent le jour précédant le jour du scrutin fixé dans le décret convoquant le collège électoral.

Il est procédé immédiatement et sans désenclaver au dépouillement de l'ensemble du scrutin à l'expiration du temps imparti au vote conformément à la réglementation en vigueur. Le dépouillement est public.

Article 123 (nouveau) : *Le scrutin sera à un tour si l'une des listes obtient la majorité absolue des suffrages exprimés. La répartition des sièges à pourvoir se fait à la représentation proportionnelle avec utilisation du quotient électoral et attribution des restes des sièges selon*

le système du plus fort reste des voix obtenues par les listes.

Si au premier tour, aucune liste n'a recueilli la majorité absolue des suffrages exprimés, il sera procédé à un second tour. Ne pourront se présenter au second tour que les deux listes ayant obtenu le plus grand nombre de suffrages. Chacune des deux listes obtient un nombre de sièges proportionnels au nombre de suffrages recueillis sur la base du quotient électoral.

S'il y a lieu, le siège restant sera attribué à la liste qui aura le plus fort reste des suffrages exprimés.

Les candidats sont déclarés élus suivant leur ordre d'inscription sur les listes.

Article 133 (nouveau) : *Quiconque par des dons ou libéralités en argent ou en nature, par des promesses ou faveurs d'emplois publics ou privés ou d'autres avantages particuliers, faits en vue d'influencer le vote d'un ou plusieurs électeurs, aura obtenu ou tenté d'obtenir leur suffrage, soit directement soit par l'entremise d'un tiers sera puni de trois mois à deux ans d'emprisonnement et d'une amende de 24.000 à 240.000 ouguiya, ou de l'une de ces deux peines seulement*

En plus, il sera puni d'interdiction du droit électoral et il lui sera interdit d'occuper toute fonction ou emploi public pendant au moins cinq et dix ans au plus.

Sera puni des mêmes peines quiconque aura déterminé ou tenté de déterminer un ou plusieurs électeurs à s'abstenir ou aura agréé ou sollicité les mêmes dons ou promesses.

Les peines prévues au présent article seront portées au double lorsque les dons, libéralités, promesses ou faveurs sont agréés ou sollicités d'une partie étrangère.

Article 2 : *Sont abrogées toutes dispositions antérieures contraires à la présente loi.*

Article 3 : *Les pouvoirs des conseils municipaux issus des élections communales de 2006 sont prorogés jusqu'à la proclamation des résultats*

définitifs des prochaines élections communales qui seront organisées pour le renouvellement général des conseils municipaux.

Article 4 : La présente loi organique sera exécutée comme loi de l'Etat et publiée au Journal Officiel de la République Islamique de Mauritanie.

Nouakchott, le 12 avril 2012

Mohamed Ould Abdel Aziz

Le Premier Ministre

Dr. Moulaye Ould Mohamed Laghdaf

Le Ministre de l'Intérieur et de la Décentralisation

Mohamed Ould Boilil

REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE

Honneur – Fraternité – Justice

PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE

VISA : DGLTE.JO

Loi organique n° 2012- 033 modifiant certaines dispositions de la loi organique n° 2009-022 du 2 avril 2009 fixant les dispositions spéciales relatives au vote des mauritaniens établis à l'étranger

L'Assemblée Nationale et le Sénat ont adopté ;

Le Conseil Constitutionnel a déclaré conforme à la Constitution ;

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Article Premier : Les dispositions des articles 1^{er}, 4, 7, 8, 11, 13, 14, 17 et 18 de la loi organique n° 2009-022 du 2 avril 2009 fixant les dispositions spéciales relatives au vote des mauritaniens établis à l'étranger, sont abrogées et remplacées par les dispositions suivantes :

***Article 1^{er} (nouveau)** : Les dispositions de la présente loi ont pour objet de fixer les règles spéciales relatives au vote des mauritaniens résidents à l'étranger pour les élections présidentielles, référendaires et, s'agissant des élections législatives, pour la liste nationale et la liste nationale réservée aux femmes.*

***Article 4 (nouveau)** : Après avis de l'autorité publique chargée de l'organisation de l'élection, ci-après dénommée « Commission Electorale nationale Indépendante », en abrégé « CENI », un arrêté conjoint des Ministres chargés des Affaires Etrangères et de l'Intérieur, établit la liste des pays concernés, et fixe les circonscriptions électorales diplomatiques ou consulaires.*

Cet arrêté est transmis à la Commission Electorale Nationale Indépendante (CENI), conformément aux dispositions de la loi portant institution de la CENI.

Article 7 (nouveau) : La liste électorale est établie en conformité avec les dispositions de l'ordonnance n° 87-289 du 20 octobre 1987 instituant les communes modifiée, et celles portant institution de la Commission Electorale Nationale Indépendante (CENI).

Article 8 (nouveau) : La CENI doit faire figurer sur la liste électorale les renseignements susceptibles d'identifier l'électeur, notamment sa carte nationale d'identité ou son passeport en cours de validité. En outre l'électeur doit prouver sa résidence par la présentation de sa carte consulaire, d'un certificat de travail, un contrat de location ou de toute autre pièce justificative valable.

Article 11 (nouveau) : Les carnets d'inscription, de modification et de radiation remplis par chaque représentation diplomatique ou consulaire sont transmis par le Ministre chargé des Affaires Etrangères à la CENI. Il lui est réservé un fichier électoral spécial.

La CENI exerce, conformément à la loi, ses attributions sur la tenue de ce fichier.

Les conditions d'organisation et de fonctionnement de ce fichier spécial seront déterminées par délibération du Comité Directeur de la CENI.

Article 13 (nouveau) : Suivant les besoins, il peut être créé, par arrêté du Ministre chargé des Affaires Etrangères, des circonscriptions électorales dans les conditions prévues à l'article 4 ci-dessus.

Une circonscription électorale peut comprendre un ou plusieurs centres de vote lesquels peuvent à leur tour, abriter un ou plusieurs bureaux de vote.

Si la situation locale l'exige, la CENI peut créer, après avis du chef de la représentation diplomatique ou consulaire, des bureaux de vote en dehors des locaux de la représentation diplomatique ou consulaire, soit dans la même ville, soit dans des villes différentes.

Au besoin, il sera fait appel aux mauritaniens domiciliés dans le pays concerné et inscrits sur la liste électorale pour la constitution de bureaux.

Article 14 (nouveau) : Dans chaque représentation diplomatique ou consulaire, la CENI assure la distribution des cartes d'électeur.

Article 17 (nouveau) : Une liste des membres du bureau ou des bureaux de vote et leurs suppléants est établie par la CENI.

Article 18 (nouveau) : La CENI, au vu du décret de convocation des électeurs, prend toute décision qu'elle juge utile pour assurer son application dans la circonscription diplomatique ou consulaire, notamment en ce qui concerne les horaires.

Article 2 : Sont abrogées toutes dispositions antérieures contraires et notamment celles de la loi organique n° 2009-022 du 2 avril 2009 fixant les dispositions spéciales relatives au vote des mauritaniens établis à l'étranger.

Article 3 : La présente loi organique sera exécutée comme loi de l'Etat et publiée au Journal Officiel de la République Islamique de Mauritanie.

Nouakchott, le 12 avril 2012

Mohamed Ould Abdel Aziz

Le Premier Ministre

Dr. Moulaye Ould Mohamed Laghdaf

Le Ministre de l'Intérieur et de la Décentralisation

Mohamed Ould Boilil

REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE

Honneur – Fraternité – Justice

PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE

VISA : DGLTE.JO

Loi organique n° 2012- 034 modifiant certaines dispositions de l'ordonnance n° 2006-029 du 22 août 2006 portant loi organique relative à la promotion de l'accès des femmes aux mandats électoraux et aux fonctions électives

L'Assemblée Nationale et le Sénat ont adopté ;

Le Conseil Constitutionnel a déclaré conforme à la Constitution ;

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Article Premier : Les dispositions des articles 3 et 4 de l'ordonnance n° 2006-029 du 22 août 2006 portant loi organique relative à la promotion de l'accès des femmes aux mandats électoraux et aux fonctions électives sont abrogées et remplacées par les dispositions suivantes :

Article 3 (nouveau) : *Pour favoriser l'élection de femmes dans les proportions indiquées à l'article 2 ci-dessus et sous peine d'irrecevabilité, les listes candidates aux élections municipales doivent être établies de manière à placer les candidates à des places éligibles, en fonction du nombre des conseillers prévus.*

Ces listes comporteront au moins :

- *2 candidates pour les conseils de 9 et 11 conseillers ;*
- *3 candidates pour les conseils de 15 et 17 conseillers ;*
- *4 candidates pour les conseils de 19, 21 et plus de conseillers.*

Une délibération de l'autorité publique chargée de l'organisation de

l'élection, ci-après dénommée « Commission Electorale nationale indépendante », en abrégé « CENI » définira les mécanismes pour l'établissement des listes candidates appropriés à cet effet.

La CENI veille à l'application des présentes dispositions.

Article 4 (nouveau) : *Pour les élections parlementaires, les femmes auront droit à un quota minimal de places sur les listes candidates défini conformément aux indications ci-après :*

A -) Pour les élections à l'Assemblée Nationale :

1°) dans les circonscriptions électorales pourvues de trois sièges, les listes candidates comporteront au moins une femme candidate, en première ou deuxième position sur la liste ;

2°) dans les circonscriptions électorales ayant plus de trois sièges, exception faite de la liste nationale des femmes, chaque liste est composée alternativement d'un candidat de chaque sexe, et ce, en tenant compte des deux principes suivants :

- au sein de chaque groupe entier de quatre candidats dans l'ordre de présentation de la liste doit figurer un nombre égal de candidats de chaque sexe ;*
- l'écart entre le nombre des candidats de chaque sexe ne peut être supérieur à un.*

Une délibération de la CENI définira les mécanismes pour l'établissement des listes candidates.

B-) Pour les élections au Sénat

Les partis politiques sont tenus de présenter au moins la candidature d'une femme sur quatre circonscriptions.

La CENI veille à l'application des présentes dispositions.

Article 2 : *Sont abrogées toutes dispositions antérieures contraires et notamment celles de l'ordonnance n° 2006-029 du 22 août 2006 portant loi organique relative à la promotion de l'accès des femmes aux mandats électoraux et aux fonctions électives.*

Article 3 : La présente loi organique sera exécutée comme loi de l'Etat et publiée au Journal Officiel de la République Islamique de Mauritanie.

Nouakchott, le 12 avril 2012

Mohamed Ould Abdel Aziz

Le Premier Ministre

Dr. Moulaye Ould Mohamed Laghdaf

Le Ministre de l'Intérieur et de la Décentralisation

Mohamed Ould Boilil